høïĞγϤllε høïÙ"ερsDžïqllε høïſρøəεRШllε høïſρNjNJDŽШllε
République Algérienne Démocratique et Populaire
Ĭø DŽ‡yllε KøΘGllεNj Ĭø llFyllε !øøï‡yΗllε γρε RNj
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المركز الجامعي لميلة

معهد الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

المرجع: .....

دراسة النظام النحوي عند تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها- أنموذجا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في اللغة والأدب العربي
تخصص: لغة عربية

إعداد الطالب(ة):
*- خولة بوشارب
*- ابتسام بوشامة

إشراف الأستاذ(ة):
عيسى قيزة

السنة الجامعية: **2014/2013**

مـــقدمـــــــة

الحمد لله رب العالمين الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق وأنزل عليه الكتاب بلسان عربي مبين ، ولم يجعل له عوجا، هدى ورحمة للمتقين، وبعد:

بُبي النحو حسب رؤية النحاة على نظرية العامل، إذ تتلخص هذه النظرية في وجود عوامل ومعمولات، ويقابلها هوامل ومهملات، ولايمكن أن نفصل هذه الظاهرة عن ظواهر النحو الكبرى ،كظاهرة الإعراب، إذ يعرف الإعراب بأنّه أثر يجلبه العامل، فكل حركة من حركاته وكل علامة من علاماته إنما تجيء تبعا لعامل في الجملة، ولمّا ربط النحّاة القدامى فهم الظواهر اللغوية، والمعاني بالإعراب وجعلوه أساسا تجلبه العوامل بدا للدارسين المحدثين أن العامل قاصر عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية جميعها، لذا طرحوا فكرة القرائن النحوية أو قرائن التعليق لفهم المعنى بدلا من العوامل.ومن بينهم تمّام حسّان الذي أولى عناية بالغة بنظرية القرائن، وبأنها تغني عن فكرة العامل الذي قال بها النحاة.

ونظرا لأهمية هذه النظرية فإننا اخترنا البحث فيها من خلال كتاب اللغة العربية معناها ومبناها وذلك تحت عنوان **"**دراسة النظام النحوي عند تمّام حسّان- اللغة العربية معناها ومبناها- أنموذجا **"**.

ولعل سبب اختيارنا لهذا الموضوع هو ما قيل حول هذه النظرية،فلا يكاد يخلو كتاب من الكتب اللغوية من الحديث عنها سواء من قريب أو من بعيد، فأردنا أن نطّلع على هذه النظرية،وقد تمحورت إشكالية هذا البحث فيما يلي:

- لقد عرف تمّام حسّان بدراسته للقرائن النحوية فما المقصود بها؟ وهل لهذه الدراسة جذور في التراث اللغوي العربي؟ وتحت أي تسمية؟.

- ما موقف تمّام حسّان من القضايا النحوية التي أثارت اختلافا بين الدارسين كقضية العامل؟ ما معنى النظام وهل يعنى تضافر القرائن ؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات فإننا اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي. وعند إنجازنا لهذا العمل اتبعنا خطّة منهجية تتمثل في مدخل وفصلين وخاتمة،أمّا المدخل فتناولنا فيه لمحة موجزة عن حياة تمّام حسّان وجهوده العلمية ومنهجه، وأمّا الفصل الأول فأخذنا فيه جذور مصطلح القرينة، أمّا الفصل الثاني فعرضنا فيه القرائن النحوية عند تمّام حسّان اللفظية منها والمعنوية، وختمنا بحثنا هذا بخاتمة رصدنا فيها أهم النتائج المتحصل عليها،وقد واجهتنا بعض الصعوبات فكانت سدّا في طريق إنجازنا لهذا الموضوع من أبرزها:

- قلة المصادر والمراجع في مكتبة الجامعة وصعوبة التعامل مع بعضها،بالإضافة إلى صعوبة ترتيب المادة التي جمعناها،خاصة وأننا نقوم بهذا البحث لأول مرة. ولإنجاز هذا البحث اعتمدنا بعض المصادر والمراجع أهمها كتاب تمّام حسّان اللغة العربية معناها ومبناها، وكتاب نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية لمصطفى حميدة، وأيضا كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني،وتمّام حسّان رائدا لغويا لعبد الرحمن حسن العارف وغيرها.

وفي الأخير لايسعنا إلا أن نتقدّم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا المشرف الذي رافق خطوات البحث منذ أن كان فكرة إلى أن عرف طريقه إلى الوجود،كما نشكره على النصائح والتوجيهات العلمية التي أمدنا بها في سبيل إنجازه، وأيضا إلى كل من أعاننا بكتاب أو مجلة أوحتى بكلمة طيبة مشجعة.ونرجو أن يكون هذا البحث لبنة من اللبنات التي تساهم في إثراء المكتبة، ونسأل الله تعالي التوفيق والعون والسداد، هو ولي ذلك والقادر عليه.

مـدخـل : تمام حسّان : جهوده العلمية ومنهجه

• أولا : جـهـوده العلـمية :

1- مسار تمام حسان العلمـي :

ولد تمام حسّان عمر محمد داود في اليوم السابع والعشرين من شهر يناير سنة **1918م**، بقرية **الكرنك** [1].محافظة قنا إحدى محافظات صعيد مصر.

وقد دخل الكُتَّاب حتى أتمّ به حفظ القرآن وتجويده على قراءة حفص سنة **1929م**، والتحق بالمعهد الديني الأزهري في السنة الدراسية **1930-1931م** وحصل فيه على الشهادة الإبتدائية الأزهرية سنة **1934م**، وعلى الشهادة الثانوية سنة **1939م**. وواصل تمام حسان درب التعلم ملتحقا بمدرسة دار العلوم العليا- وهي الآن كلية دار العلوم بجامعة القاهرة- وحصل على دبلومها في اللغة العربية سنة **1943م**[2].

وقد تمّ إيفاده في بعثة طلابية إلى جامعة لندن سنة **1946م** وهناك تخصص في اللسانيات بمشورة من **ابراهيم أنيس**، وكان أول عمل سعى فيه حين وصوله إلى الجامعة اللندنية هو الإنكباب على تعلم اللغة الإنجليزية، وتم له اتقانها بعد عام من التحاقه بالجامعة،وقد انتظم في الدراسة بمعهد الدراسات الشرقية والإفريقية التابع لهذه الجامعة. وقد توجت دراسته بها بحصوله في سنة **1949م** على شهادة الماجستير في اللسانيات العامة، فرع الأصوات اللغوية، وكان موضوع دراسته منصبا على لهجة من اللهجات المصرية، وعنوانها:**" دراسة صوتية للهجة الكرنك في صعيد مصر"**

---

[1] ينظر: عبد الرحمن حسن العارف وآخرون: تمام حسان رائدا لغويا، عالم الكتب، ط1، 2002، ص 13.

[2] المرجع نفسه، ص نفسها.

وفي عام **1952م** حصل تمام حسان على درجة الدكتوراه من الجامعة اللندنية نفسها، وغير ذلك نجده أيضا قد درَّس في عدة جامعات عربية، وهي كلية دار العلوم بمصر، وجامعة الخرطوم بالسودان، وجامعة محمد الخامس بمصر، وجامعة أم القرى بالسعودية، وبعد هذا التطواف التدريسي بين الجامعات العربية عاد إلى مصر ليعمل متفرغا بكلية دار العلوم. وقد حازت بعض دراساته على اعتراف وتكريم من بعض الجهات التي تقيِّم البحوث العلمية، وذلك حصوله على الدرجة الأولى في المسابقة التي أقامها المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي بالرباط سنة **1972م**، وذلك عن بحثه الموسوم بـ : **" القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي"** [1].

2- نـشـاطـه العلـمـي :

لقد توزع النشاط العلمي للدكتور تمام حسان بصفة عامة إلى ثلاثة مجالات رئيسية، وهي:

1- تأليف الكتب.

2- الأعمال المترجمة.

3- المقالات والبحوث.

وسنذكر عناوين بعض ما جاء تحت كل مجال من هذه المجالات الثلاثة :

1/ تأليف الكتب :

لقد ألف تمام حسان مجموعة من الكتب بعد عودته مع البعثة الطلابية التي درست بالجامعة اللندنية (إنجليترا) إلى مصر، ومن بين مؤلفاته[2]

ينظر: تمام حسّان: القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، مجلة اللسان العربي، مج11، 1974، ص 24.

[2] ينظر: تمام حسّان رائدا لغويا، ص 17-22.

1- مناهج البحث في اللغة.
2- اللغة بين المعيارية والوصفية.
3- اللغة العربية معناها ومبناها.
4- الأصول- دراسة ابستيمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي.
5- التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها.
6- مقالات في اللغة والأدب.
7- البيان في روائع القرآن.
8- الخلاصة النحوية.

2 / الأعمال المترجمة :

لقد ترجم الأستاذ تمام بعض الكتب إلى اللغة العربية، مستثمرا في ذلك تمكنه من اللغة الإنجليزية، وقد تضمنت تلك الكتب مناح علمية متعددة (فلسفية- فكرية-لسانية...) وبلغت خمسة أعمال مترجمة منها [1] :

1- مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب.
2- أثر العلم في المجتمع، برتراند آثر وليم راسل.
3- اللغة في المجتمع، تأليف هوريس ميكاييل لويس.
4- الفكر العربي ومكانه في التاريخ، تأليف ديلاسي أوليري.
5- النص والخطاب والإجراء، تأليف روبرت دي بوجراند.

ويرى **عبد الرحمان عارف** أن هذه الترجمات تكشف في بعض مناحيها عن أمرين :
أ- تأثير الثقافات الوافدة على الفكر العربي في جوانبه العلمية واللغوية والدينية.
ب- تشير إلى علاقة اللغة بالمجتمع، وعن إنتاجية النص اللغوي، وكيفية تحليله [2].

---

[1] ينظر: تمام حسّان رائدا لغويا، ص 22،23.
[2] ينظر: المصدر نفسه، ص 23.

3/ البحوث والمقالات :

لتمّام حسّان بحوث ومقالات عديدة متفرقة بين المجالات والدوريات المختلفة، وقد كان تعدد الأماكن التي نشرت فيها داعيا إلى عسر إحصائها وتصنيفها، والأستاذ نفسه يصرح بعدم تمكنه من إحصاء وتصنيف مقالاته، ويُقدِّمُ بسبب ذلك في قوله: **"** إنني لو أردت إحصاء البحوث التي كتبتها على مدى ذلك الزمن ما استطعت، فهي كثيرة كثرة أضنها عظيمة، تشهد على ذلك المجالات العلمية المختلفة في وطننا العربي من مشرقه إلى مغربه، ولكني امرؤ لا يحسن تسجيل ماضيه ولا يهتم لهذا التسجيل ولربما خططت المقال في نسخة وحيدة ثم دفعت بها إلى النشر دون أن أحتفظ لنفسي بنسخة أخرى ثم يظهر المقال منشورا فلا أعني باقتنائه مطبوعا، فإذا مرت السنون لم أذكر المقال ولا المجلة التي نشرته**"**[1].

وقد قام **عبد الرحمن عارف** بجهد مشكور، حيث عمد إلى جمع ما وصل إليه وعرف من مقالات وبحوث تمام حسان، وقام بتصنيفها تصنيفا ييسر على الباحثين ويكفيهم البحث فيها، ولكننا سنحاول أن نذكر معظم ما وصل إليه علمنا من تلك البحوث والمقالات وسنكتفي بعرض بعضها على سبيل المثال [2]:

1- مجلة الأزهر- مصر.

2- حوليات كلية دار العلوم – القاهر

3- مجلة اللسان العربي – المغرب :

4- مجلة فصول – مصر :

وقد نشر تمام حسان بعض هذه المقالات وغيرها في كتابه المذكور آنفا: **" مقالات في اللغة والأدب "**.

---

[1] تمام حسّان: مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، ج1، ط1، 2006، ص5، 6.

[2] ينظر: تمام حسّان رائدا لغويا، ص 24- 28

3- حصائل تمام حسّان :

إنَّ أيَّ باحث قد يصل في مسيرته البحثية إلى نتائج تمثل ذروة وزبدة نتاجه العلمي، بحيث إذا ذكرت تلك النظرية أو المسألة اللغوية يشار إليه بالبيان، لأنه أولاها اهتماما أو وسّع فيها ضيقا. وهذا هو المقصود من المصطلح حصائل الدراسة.

وقد أثمرت مسيرة حسّان مجموعة من النتائج التي ارتبط به،وقد أسمى بعض الباحثين هذه النتائج بأوليات تنسب لتمام حسان، غير أنّ فكرة الأوليات- في نظري- فكرة تحتاج إلى استقراء شامل وتمحيص دقيق، إذ قد يكون من الباحثين في القديم أو الحديث من تعرض إلى تلك النظرية أو المسألة ولو بالإشارة المقتضبة، فيأتي باحث آخر يبحثها بشكل واضح مفصل. وتفاديا لما أسلفت ذكره رأيت ان أذكر ما تناوله **عبد الرحمن عارف** تحت عنوان **" أولويات تنسب لتمام حسّان "** بعنوان آخر وهو**" حصائل دراسات تمام حسّان "** ومنها[1]:

1- استنباطه موازين التنغيم في اللغة العربية، وذلك في كتابه مناهج البحث في اللغة.
2- ارتضى التقسيم السباعي للكلم، وبرّره من حيث المبنى والمعنى.
3- تنضيده للقرائن اللفظية والمعنوية، وعدّها أساس النظام النحوي العربي.
4- تأسيسه لفكرة تضافر القرائن مبطلا لفكرة العامل النحوي.

5- فرق بين الزمن الصرفي البسيط والزمن النحوي المعتمد في السياق، كما أنشأ مفهوم الجهة.

6- قام بمحاولات لتشقيق المعنى، وتحليل كل شق على حدة[2].

---

[1] ينظر: تمام حسّان رائدا لغويا، ص 30-45.

[2] ينظر: تمام حسّان: مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص 79-81.

منـهجـه :

إذا رصدنا في مؤلفات تمام بغية وقوفه على المنهج - أو المناهج- التي يستند بها في دراساته، فمن هنا نجده يعتمد على المناهج الآتية:

1- المنهج الوصفي :

إنّ القارئ لمؤلفات تمام، يجده يصرح وفي عدة مواضع بانتهاجه المنهج الوصفي في الدراسة اللغوية، ولا يكتفي بالتصريح باستناده لهذا المنهج فحسب، بل يتبع التصريح بالإشادة حيث يقول: " إنّ المنهج الوصفي هو جوهر الدراسات اللغوية في العصر الحاضر" [1].وفي تقديم كتابه:"اللغة العربية معناها ومبناها" يؤكد انتهاجه للمنهج الوصفي في سياق حديثه عن الغاية التي ينشدها في كتابه، قائلا:" والغاية التي أسعى وراءها بهذا البحث أن ألقي ضوءا جديدا كاشفا على التراث اللغوي العربي كله منبعثا من المنهج الوصفي في دراسة اللغة "[1].

وقد أبان عن انشداده لهذا المنهج في دعوته الباحث إلى ارتضاء الوصف منهجا في دراسة اللغة، لأنّ ذلك يحقق له - في نظره- الموضوعية في معالجة بحثه[2].

2- المنهج التأصيلي :

على الرغم من تصريح تمام حسان بتوجهه الوصفي، وانتهاجه له في جل بحوثه، فإننا نلمح منهجا آخر ماثلا في بعض مقالاته، وهو المنهج التأصيلي.

3- رأيه في المنهج التحويلي :

لقد كان اطّلاعُ تمام حسّان على أفكار المنهج التحويلي، حيث صرح بأنّ اسم **تشومسكي** لم

---

[1] تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط4، 2000، ص 13.

[2] تمام حسّان: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 44.

يطرق سمعه إلا أثناء إقامته بالمغرب مدرسا(1973-1979م)[1]، ويستلزم ذلك عدم وقوفه عند أفكار هذا اللساني قبل هذه المدة الزمنية.

وقد شهدت مقالات تمام بعد هذه المدة حضور بعض أفكار المنهج التحويلي،فقد استقطبها في أحد مقالاته بالنقد، ومن الانتقادات التي وجهها لهذا المنهج أنه إذا عمل به فهو خاص باللغة الإنجليزية أولا وأخيرا، وأن الإصرار على تطبيقه في اللغة العربية يعد عرضا من أعراض الإستلاب الفكري، ومظهر من مظاهر عقدة التخلف[2].

ولاجرم أن هناك سؤالا يطرح نفسه وهو:ألا ينطبق هذا النقد على المنهج الوصفي الذي أشاد به تمام حسّان، واستند إليه في حل كتاباته؟.

إنّ ملاحظة ما جاء في هذا النقد تبين أنه يصدق على المنهج الوصفي أيضا بحكم أنّ مصدر المنهجين واحد وهو الدراسات الغربية، وأنّ كلا المنهجين لم يقصدا اللغة العربية بداية بالدراسة، وبناء عليه فإننا نلمح في هذا النقد رغبة ذاتية لتمام وعمل على تسويد صورة للمنهج التحويلي بغية الإعلاء من شأن المنهج الوصفي، ووسيلة تبرز لجوءه إليه في دراساته.

وإنّ تمام حسّان وإن بقي سجين المنهج الوصفي ردحا من الزمن إلا أنه قد عدّل من موقفه تجاه المنهج التحويلي بعد ذلك حيث أصبح في سنة 1978 يقول: " يبدو أنّ النموذج التحويلي يمكن أن يطبق على اللغة العربية، ويمكن للغة العربية أن يعاد وصفها ألسنيا من خلاله "[3].

---

[1] تمام حسّان: مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص79.

[2] المرجع نفسه، ص 231، 232

[3] تمام حسّان: إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، ندوة أشغال اللسانيات، الجامعة التونسية، 1980، ص 184، نقلا عن: نظرية التعليل في النحو العربي، ص 227.

نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني :

تمهـــــيد :

لقد حظيت نظرية العامل باهتمام كبير من الباحثين قديما وحديثا لم تنله نظرية أخرى من نظريات النحو العربي وهذا الأخير (العامل) هو " ما أثر في كلمة رفعا أو نصبا أو جرا أو جزما " [1] فالعامل هو الموجد للعلامات الإعرابية المختلفة التي بها تتجلى أواخر الكلمات المعربة في الجملة .

وقد قسم النحاة العوامل النحوية إلى نوعين : لفظية ومعنوية، تناولها بعض النحاة بالجمع والتصنيف، ومن أبرزهم **عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)** الذي ألف فيها كتابا عنونه بـ **"العوامل المئة "** [2] .

كما أكثر النحاة من الكلام عن العامل باعتباره تفسيرا للعلاقات النحوية وهو مناط التعليق وجعلوه تفسيرا لاختلاف العلامات الإعرابية وبنوا على القول به فكرتي التقدير والمحل الإعرابي وألفوا الكثير من الكتب في العوامل سواء ما كان لفظيا أو معنويا، ومن النصوص التي تبين أهمية العامل مقولة **عبد القاهر الجرجاني** بعد عرضه للعوامل، وهي " وهذه مئة عامل، فلا يستغني الصغير والكبير والوضيع والرفيع عن معرفتها واستعمالها " [3] وعبد القاهر لم يتحدث عن العامل فحسب وإنما تطرق إلى مواضيع عديدة من بينها **النظم** و **التعليق** والتي سنتاولها عندما نتحدث عن العلاقات السياقة عند هذا الأخير (عبد القاهر الجرجاني).

---

[1] ابن الخباز: توجيه اللمع شرح كتاب اللمع، تح: فائز زكي محمّد دياب، دار السلام، ط2، 2007- ص 66.

[2] ينظر: عبد القاهر الجرجاني: العوامل المائة، عني به أنور الداغستاني، دار المنهاج، ط1، 2009، ص 39-65.

[3] عبد القاهر الجرجاني: العوامل المائة، ص 65.

العلاقات السياقية عند عبد القاهر الجرجاني :

لعلّ أذكى محاولة لتفسير العلاقات السياقية في تاريخ التراث العربي إلى الآن هي ما ذهب إليه **عبد القاهر الجرجاني** صاحب مصطلح **" التعليق "** وقد كتب دراسته الجادة في كتابه **" دلائل الإعجاز "** تحت عنوان **" النظم "** [1]، فما المقصود بالنظم والتعليق عند **عبد القاهر الجرجاني ؟**

• أولا : النّظم :

لـغة : النظم نَظْمُكَ خَرَزًا بَعْضَهُ في نِظَامٍ واحد، وهو في كل شيء حتى قيل : ليس لأمرهِ نظام، أي لا تستقيم طريقته والنِّظام كُلُّ خَيْط يُنْظَم والتَّنظيم [2]، قال : مثل الفريد الذي يجري على النّظم[3].

النَّظْمُ : التَّأْلِيفُ، نَظَمَهُ يَنْظِمُهُ نَظْمًا ونِظَامًا ونَظَّمَهُ فانْتَظَمَ وتَنَظَّمَ، ونَظَمْتُ اللُّؤْلُؤْ أي جَمَعْتُهُ في السِّلْكِ، والتَّنْظِيمُ مِثْلُهُ، ومنه نَظَمْتُ الشِّعْرَ ونَظَّمْتُهُ ونَظَمَالأَمْرُ على المَثَل، وكُلُّ شَيْءٍ قَرَنْتُهُ بِآخَر أو ضَمَمْتَ بَعْضَهُ إلى بعض، فقد نَظَمْتُهُ.والنَظْمُ: ما نَظَمْتُهُ من لُؤْلُؤٍ وخَرَزٍ وغيرهما، واحِدَتُهُ نَظْمَةٌ، ونَظْمُ الحَنْظَل:حَبُّهُ في صِيصَائِهِ[4].

اصطلاحا : النظم هو تعليق الكلم بعضها ببعض . وجعل بعضها بسبب من بعض[5]

---

[1] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، ط$_1$، 1994م، ص 186.

[2] الخليل ابن أحمد الفراهدي: العين، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان،ج$_4$، ط$_1$، 2003، ص 238.

[3] زيادة من التهذيب من أصل العين

[4] ابن منظور: لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، دط، ص 4469

[5] وليد محمّد مراد: نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند الجرجاني، دار الفكر، دمشق، ط$_1$،1983، ص56.

يقول **عبد القاهر الجرجاني "** اعلم أنّ ليس النظم إلاّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها **"** [1]، فبعد القاهر لا يقصد من النظم إلاّ تأليف الكلام وفقا لأبواب النحو المختلفة كما أنّه ينظر إلى ما ينشأ بين اللفظ والمعنى من علاقات لغوية دقيقة نتيجة التحامها وشدة ارتباطها، فقد نظر لكليهما (اللفظ والمعنى) نظرة المتفحص والخبير العارف لمقادير الكلام، وعرف دور اللفظ وقيمته في النظم، وعرف طريقة تصوير المعاني على حقيقتها، ثم جمع بين اللفظ والمعنى، وسوّى بين خصائصهما، ورأى أنّ اللفظ جسد والمعنى روح يعتمد على حسن الصياغة ودقّة التصوير التي نضجت في بحوثه، وبذلك قضي على فكرة الفصل بين اللفظ والمعنى التي شغلت فكر بعض النقاد والبلاغيين قبل عصره، فقد تحدث عن اللفظ ومكانته داخل النظم ليوضح دقائق النظم وأسراره، ثم تحدث عن المعاني وكيفية إيراد الألفاظ والربط بينها وحسن نظمها بحيث تقوم بآداء وظائفها، وبذلك برزت نظريته وقيمتها العلمية في مجال الفكر اللغوي عند العرب[2].

وعلى أساس أسبقية المعنى ينتهج **الجرجاني** منهجا في بناء العبارات اللغوية يقوم على التمييز بين مستويين، مستوى المعنى ومستوى اللفظ يربط بينهما ربط تبعية نسق قواعد النظم، حيث يضع **الجرجاني** أساسا لإنتاج العبارة اللغوية يسميه الكلام القائم بالنفس المروم التعبير عنه وهذا الأخير عند **الجرجاني** يكون وفقا لثنائية القصد والفحوى على شقين : **"**غرض**"** (خبر، استفهام، أمر...)ومجموعة من الوحدات المعجمية حاملة لمداليل معينة. فالمعنى إذا غرض وهو الدافع لإنتاج العبارة ومضمون يناسب الغرض المتوخى تحقيقه[3].

---

1 عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، دار المدني، القاهرة، ط3، 1992، ص55.

2 وليد محمّد مراد: نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني، دار الفكر، دمشق،ط1، 1983، ص 56، 117.

3 أحمد متوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والإمتداد، دار الأمان، الرباط، ط1،2006، ص185.

مكانة اللفظ عند عبد القاهر:

إن فكرة الفصل بين الفظ والمعنى بالحديث عن كليهما كانت قائمة عند بعض النقاد و اللغويين منذ عهد الجاحظ وابن قتيبة وقبلهما بكثير، إلاّ أنّ **عبد القاهر** كانت له آراؤه الخاصة به التي ترفض الفصل بين اللفظ والمعنى لما بينهما من شدّة الالتحام، وهي آراء في مجملها ترفض الإتجاه القديم وتوضح طريقا علميا قائما على نظرية النظم بكل مقوماتها، والتي كشف بها عن طرائق التعبير المختلفة في نظام لغتنا [1] بقوله : " الكلام على ضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده وذلك إذا [...] وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحدة، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض"[2]، ومن هنا بيّن **عبد القاهر** أن الألفاظ ليس لها مزية وهي منفردة بعيدة عن التعبير، إنما مزيتها وتخصيصها يكون إذا توخي فيها نظم معين حسب ضروب الكلام وأغراضه، وإن مدلول الألفاظ وهي مجتمعة هي التي تحدد لكل لفظة دورها في الآداء. إذن يتضح هنا اتضاحًا لا يدع للشك مجالا أن الألفاظ لا تتفاوت من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة، وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها[...] وما أشبه ذلك مما يتعلق بصريح اللفظ، وهو الأمر الذي لا يسمح للمفردة أن تكون دائما على حال واحد فهي فصيحة في موضع. وغير فصيحة بذاتها لا يمكن أن تخصص ألفاظ خاصة لكل نوع من ضروب الكلام وأنواع الأحاديث [3] وهنا يقول **عبد القاهر الجرجاني** " فإنا نرى اللفظة تكون في غاية الفصاحة في موضع ونراها

---

1 وليد محمّد مراد: نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني، دار الفكر، دمشق، ط1، 1983، ص117، 118.

2 عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 173.

3 وليد محمّد مراد: نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني، ص 118، 119.

بعينها فيما لا يحصى من المواضع وليس فيها من الفصاحة قليل ولا كثير" [1]فإذا قيل: إن لفظة **"اشتعل"**في قوله تعالى **{واشْتَعَلَ الرَّأسُ شَيْبًا }**[2] في أعلى مراتب الفصاحة فإننا لا نوجب تلك الفصاحة لها وحدها، ولكن موصولا بها الرأس معرفًا بالألف واللام ومقرونا إليها الشيب منكرا منصوبا.

ينكر عبد القاهر أن تكون الفصاحة صفة للفظ من حيث هو لفظ مفرد [3] وذلك بقوله: " لا تخلو الفصاحة من أن تكون صفة في اللفظ محسوسة تدرك بالسمع، أو تكون صفة فيه معقولة تعرف بالقلب، ومحال أن تكون صفة في اللفظ محسوسة ، لأنها لو كانت كذلك لكان ينبغي أن يستوي السامعون للفظ الفصيح في العلم بكونه فصيحا، وإذا بطل أن تكون محسوسة وجب الحكم بضرورة أنها صفة معقولة، وإذا وجب الحكم بكونها صفة معقولة فإنا لا نعرف للفظ صفة يكون طريق معرفتها النقل دون الحس إلا دلالته على معناه " [4] إن القارئ لقوله تعالى:**{واشتعل الرأس شيبا}** لا يجد الفصاحة التي يجدها إلا من بعد أن ينتهي الكلام إلى آخره، ثم أشار أيضا إلى أن الكلام الفصيح ينقسم إلى قسمين: قسم تعزى المزية فيه إلى اللفظ، وقسم يعزى ذلك فيه إلى النظم.وفصاحة اللفظ هذه عائدة في الحقيقة لوجود الإستعارة والتمثيل وكل ما كان فيه على الجملة مجازًا وعدولاً باللفظ عن الظاهر، وهذه الأسباب البيانية لا يمكن توفرها إلاّ بوجود النظم، وإعادة وجودها يتوقف على توخي معاني النحو. لذلك وصف **عبد القاهر** بعض الكتّاب بالجهالة، لأنهم قالوا بفصاحة اللفظ المفرد، ومن جميل قوله في هذا الميدان[5]: " ذلك محال من حيث يعلم كل عاقل أنّه لا يكنى باللفظ على اللفظ، وإنّما يكنى بالمعنى على المعنى، وكذلك يعلم أنّه لا يستعار اللفظ

---

[1] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 261

[2] مريم :الآية 04.

[3] وليد محمّد مراد: نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني، ص 119

[4] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 264

[5] وليد محمّد مراد: نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني، ص 120

مجردًا عن المعنى، ولكن يستعار المعنى، ثم اللفظ يكون تبع المعنى " [1]، فالألفاظ عند **عبد القاهر الجرجاني** رموز للمعاني المفردة، وهي أوعية لها تتبعها في مواضعها في السياق، والمعاني هي الأصل؛ لأن الألفاظ سمات للمعاني وخادمة لها وضعت لتدل عليها، ومن هنا ندرك سبب رفضه فصاحة الألفاظ المفردة التي ذهب إليها المتكلمون واللغويون أمثال ابن سنان[2].

مكانة المعاني في النظم :

أ- التصوير وتوخي معاني النحو :

والمقصود بمعاني النحو، تلك المباحث المتضمنة تحت " **علم المعاني** " الذي هو قسم من أقسام البلاغة العربية، فقد كان التركيب هوموضوع الدراسة.والبلاغيون تناولوا أنواع التراكيب من إثبات إلى نفي إلى استفهام وهلم جرًّا[3].

وسبيل المعاني كسبيل الأصباغ التي تعمل منها الصورة والنقش والنحت، ولا معنى للتصوير والنقش والنحت بدون إيحاءات، فالصورة تنطق بما تملك من معانٍ، والنقش يرى بما فيه من إبداع لوضع الأشكال والألوان، فالأشكال المنحوتة تعبر عما فيها من لمسات فنية تنبض بالواقعية والجمال، وكذلك هو حال النظم الذي يتواصفه الفصحاء والبلغاء، يعبر بما فيه من مقومات متكاملة لشدّة الصلة بين اللفظ والمعنى وحسن أداء الدلالة؛ لأنها عملية تمثل وجودًا متكاملا بعيدًا عن الجزئية [4]، فيقول **عبد القاهر**: " ترى الرجل قد تهدي في الأصباغ التي عمل منها الصورة والنقش في ثوبه الذي نسج إلى ضرب من التخير والتدبر في أنفس الأصباغ وفي مواقعها ومقاديرها وكيفية مزجه له وترتيبه إياها إلى ما لم يهتد إليه

---

[1] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 265

[2] وليد محمّد مراد: نظرية النظم وقيمتها العلمية، ص 121

[3] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 18

[4] وليد محمّد مراد: نظرية النظم وقيمتها العلمية، ص 126، 127

صاحبه، فجاء نقشه من أجل ذلك أعجب، وصورته أغرب، كذلك حال الشاعر والشاعرة في توخيهما معاني النحو ووجوهه التي علمت أنّها محصول النظم " [1] وفي نظم مثل هذا نقتفي فيه آثار المعاني نتحسسها، ونتتبع ترتيبها في النفس الإنسانية، ليتضح لنا فيه حال المنظوم بعضه مع بعض وحسن انسجام المعاني في ذاته. وأما (ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء و اتفق) فهو نظم غير مقبول عنده حتى يكون لوضع كل لفظة ومعنى علّة تقتضي كونه في المكان المناسب له، بحيث لا يصح وضع كلمة في غير مكانها في النظم القائم على توخي معاني النحو، ومن خاصية توخي معاني النحو أن تتحد أجزاء الكلام في بناء محكم لا اعوجاج فيه، بناء متماسك بجميع صفوفه وأركانه، بحيث تبقى النظرة كلية تجمعه روابط الوحدة العضوية، يبرز فيه التناسق العام بجميع جهاته [2]، وهنا يقول **الجرجاني**: " واعلم أن مما هو أصل في أن يدق النظر، ويغمض المسلك في توخي المعاني التي عرفت أن تتحد أجزاء الكلام، ويدخل بعضها في بعض، ويشتد ارتباط ثانٍ منها بأوّل، وأن يحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعا واحدا. أن يكون حالك فيها حال الباني، يضع يمينه ههنا في حال ما يضع يساره هناك [3]، فلولا التناسق والإبداع في الرصف كما كان هناك جمال للمبنى، ولولا حسن الصيغة والإبتكار في المعاني لما كان هناك حسن النظم، فالإعجاب للمشهد الكلي قادم من مقوماته المتممة لبعضها بعض، ذلك هو حال النظم في شكله ومضمونه وفي إطار العام[4].

ب- قانون يجمع اللفظ والمعنى :

يضع **عبد القاهر** قانونا لهذا النظم الجامع اللفظ والمعنى، ليسير عليه كل من طلب النظم

---

[1] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز،ص 61.

[2] وليد محمّد مراد: نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني، ص 127.

[3] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 64.

[4] وليد محمّد مراد: نظرية النظم وقيمتها العلمية، ص 128.

السليم والتعبير الراقي، لإيمانه الشديد بشدة ارتباط الفكر باللغة، ومتانة التحام اللفظ بالمعنى داخل نظم الكلام [1]، وفي هذا الصدد يقول **الجرجاني : "** واعلم أن معك دستورًا لك فيه - إن تألمت – غنى عن كل ما سواه، هو أنه لا يجوز أن يكون لنظم الكلام وترتيب أجزائه، في الاستفهام معنى لا يكون له ذلك المعنى في الخبر، وذاك أن الاستفهام استخبار، و الاستخبار هو طلب من المخاطب أن يخبرك[...] فإذا كان كذلك كان محالا أن يفترق الحال بين تقديم الاسم وتأخيره في الاستفهام[...] وجملة الأمر أن المعنى في إدخالك حرف استفهام في مثالك: **أزيد قائم،** غيره إذا قلت: **أقائم زيد،** ثم لا يكون هذا الافتراق في الخبر ويكون قولك: **زيد قائم،** و **قائم زيد** سواء. ذلك؛ لأنه يؤدي إلى أن تستعمله أمرًا لا سبيل فيه إلى جواب **"** [2]، ثم إنه لا يتصور أن يكون لمعنى أسرع فهما منه لمعنى آخر، إذا كان مما يدرك بالفكر ويتحدد به العلم عند سماعنا للكلام؛ لأن هذه الأمور من باب المحال في دلالة الألفاظ اللغوية، وإن هذا النظم الرفيع عمل يستعان عليه بالفكر، لأنه من باب المحال أن تفكر في شيء دون أن تضع فيه شيئا، فالمعاني هي الأصل في تفكير **عبد القاهر** ونظمه[3]، لذلك يقول: **"**وذلك أنه لو كان المعاني تكون تبعا للألفاظ في ترتيبها، لكان محالا أن تتغيرالمعاني، والألفاظ بحالهم لم تزل عن ترتيبها، فلما رأينا المعاني قد جاز فيها التغيير من غير أن تتغير الألفاظ وتزول عن أماكنها، علما أن الألفاظ هي التابعة والمعاني هي المتبوعة **"** [4].

ج- المعاني هي الأصل في التعبير :

إنّ غاية ما يسعى إليه **عبد القاهر** من نظريته هو الوصول بتعبيراتنا اللغوية إلى مستوى

---

[1] وليد محمّد مراد: نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني، ص 129.

[2] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 93.

[3] وليد محمّد مراد: نظرية النظم وقيمتها العلمية، ص 130.

[4] القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 242.

رفيع؛ ليأتي التعبيرعن المعاني مساوي الحقيقية الراسخة في نفس السامع والقارئ والمتكلم، دون زيادة أو نقصان ودون حاجة إلى اجتهاد في تأويل أو تفسير، بل يجب أن تأتي صور الكلام مساوية المعاني صورة بصورة حس وحركة وحيوية ولونا ومفهوما دون ملابسة، ويبدي **عبد القاهر** رأيه في هذه الميزة اللغوية [1] قائلا: " واعلم أن الفائدة تعظم في هذا الضرب من الكلام إذا أنت أحسنت النظر فيما ذكرت لك من أنك تستطيع أن تنقل الكلام في معناه عن صورة إلى صورة من غير أن تغير من لفظه شيئا، أو تحول كلمة عن مكانها إلى مكان آخر. وهو الذي وسع مجال التأويل والتفسير، حتى صاروا يتأولون في الكلام الواحد تأويلين أو أكثر، ويفسرون البيت الواحد عدة تفاسير، وهو على ذاك الطريق المزلة الذي ورط كثيرا من الناس في التهلكة، وهو مما يعلم به العاقل شدة الحاجة إلى هذا العلم، وينكشف معه عوار الجاهل به "[2].

لم يعد هناك شك في أن المعاني هي الأصل عند **عبد القاهر** في كل عملية نظم والألفاظ تتبع المعاني؛ لأن الألفاظ عبارة عن صورة صوتية تحمل المعاني ورموزا تحركها داخل الذهن، من أجل هذا ظنها بعضهم أنّها الأصل في عملية التعبير، فالألفاظ المسموعة والموجهة نحو المخاطب تحمل في طياتها المعاني المطلوب إيصالها للسامع فتحل في نفسه وفكره بعد سماعه للألفاظ، وإن هذه الألفاظ كانت مرتبة في نفس المتكلم حسب المعاني المرتبة في ذاته وذهنه، وفق الإرتباط المتين بين اللغة والفكر [3]، ويوضح **عبد القاهر** هذه الفكرة بقوله: " فإن قيل: النظم موجود في الألفاظ على كل حال، ولا سبيل إلى أن يعقل الترتيب الذي تزعمه في المعاني ما لم تنظم الألفاظ، ولم ترتبها على الوجه الخاص، قيل[...] أن تنظر، أن تتصور، أن تكون معتبرا مفكرا في حال اللفظ مع اللفظ حتى تضعه

---

[1] وليد محمّد مراد: نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني، ص 130،131.

[2] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 243.

[3] وليد محمّد مراد: نظرية النظم وقيمتها العلمية، ص 132.

بجنبه أو قبله[...] واعلم أن ما ترى أنه لابد منه من ترتيب الألفاظ وتواليها على النظم الخاص ليس هو الذي طلبته بالفكر، ولكنه شيء يقع بسبب الأوّل ضرورة من حيث إن الالفاظ إذا كانت أوعية للمعاني؛ فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعه، واعلم أنّك إذا رجعت إلى نفسك علمت علمًا لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك، هذا ما لا يجهله عاقل "[1].وإذا انعدم النظم والترتيب في الكلام كان ذلك دليلا على فساد النظام والابتعاد عنه ومن هنا ندرك صحة آرء **عبد القاهر** من ان الألفاظ هي التي تتبع المعاني[2].

• ثانيا : التعليق :

لـغة : عَلِقَ الشَيْء بالشيء، ومنه، وعليه تعليقا : ناطَهُ والعِلاَقَةُ ما عَلَّقَتَهُ به، وتَعَلَّقَ الشيءَ: عَلَّقَهُ من نفسه، قال :

تَعَلَّقَ إبْرِيقًا، وأظْهَرَ جَعْبَةً لِيُهْلِكَ حَيًا ذا زُهَاءٍ و جَامِلِ

وقيل : تَعَلَّقَ هنا لزمه، وقال الأزهري : والعُلْقَة من الطعام والمركب ما يُتَبَلَّغُ به وإن لم يكن تاما، ومنه قولهم: ارْضَ من المَرْكب بالتَعْلِيق [3].

اصطلاحا : هو إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية[4]، يقول **الجرجاني**: " هذا هو السبيل، فليست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا أو خطؤه إن كان خطأ إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو من معاني النحو قد أصيب به موضعه ووضع في حقه أو عوامل بخلاف هذه المعاملة واستعمل في

---

1 عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 32،37،38.

2 وليد محمّد مراد: نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني، ص 133.

3 ابن منظور: لسان العرب، ج9، دار صبح واديسوقت، بيروت-لبنان، ط1، 2006، ص349،350.

4 تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 188.

غير ما ينبغي له، فلا تر كلاما قد وصف بصحة نظم أو فساده أو وصف بمزية أو فضل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو و أحكامه ووجدته يدخل في أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه "[1]،فعبد القاهر حين ينص على أنّ معاني النحو وأحكامه هي ضوابط العلاقات السياقية، أو بعبارة أخرى: **"التعليق"** هي مرجع الصحة والفساد والمزية والفضل يشير إلى أهمية التعليق ويلقي ضوءًا على ما يقصده بهذا الإصطلاح، ففي رأي **عبد القاهر** على أقوى إحتمال أنّ التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي وأنّ فهم التعليق على وجهه كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي، لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسرالعلاقات بينهاعلى صورة أوفى وأفضل وأكثرنفعا في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية، فالتعليق إذا هو الإطار الضروري للتحليل النحوي أو كما يسميه النحاة: **" الإعراب "**[2]، فمثلا حين يأتي المتكلم إلى بناء جملة فهو يقوم بتعليق دلالات الألفاظ في عقله أوّلا، وذلك بضم بعضها إلى بعض وترتيبها بحسب معاني النحو، ووفقا لمقدرة المتكلم اللغوية، فتكون النتيجة نظمها وترتيبها في النطق، أي: التلفظ بالجملة. فالتعليق تفاعل يتم في العقل بين دلالات الألفاظ ومعاني النحو، تنشأ من خلاله علاقات الإرتباط والربط بين تلك الدلالات، وذلك من خلال اختيار المتكلم بين ممكنات متعددة تتيحها اللغة من حيث دلالات الألفاظ ومعاني النحو. وتتفاوت المقدرة اللغوية بين الأفراد في هذا، أما النّظم فهو نتاج لعملية **"التعليق"** ويفهم من هذا أنّ التعليق ترتيب لدلالات الألفاظ في العقل، والنّظم ترتيب للألفاظ ذاتها في الجملة الملفوظة[3]. وحين يوصف النّظم بأنه صحيح أو فاسد، أو بأنه جيد أو رديء، فإنما يرجع كل هذا إلى صحة التعليق أو

---

1 عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 65.

2 تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 188،189.

3 عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 38.

فساده، أو إلى جودته أو رداءته أي أنّه يرجع إلى قدرة المتكلم على توخي معاني النحو وأحكامه[1]، حيث يشير **عبد القاهر** إلى ما يعرف اليوم بالمعنى الوظيفي والمعجمي للألفاظ فيذكر أنّ التعليق يكون بين معاني الألفاظ لا بين الألفاظ نفسها[2].

وهنا يقول **الجرجاني**: **"** ألا ترى أنّا لو جهدنا كل الجهد أن نتصور تعلقا فيما بين لفظين لا معنى تحتها لم نتصوّر، ومن أجل ذلك انقسم الكلم إلى قسمين: **مؤتلف،** وهو الاسم مع الاسم، والفعل مع الاسم، و **غير مؤتلف،** وهو ما عدا ذلك: كالفعل مع الفعل، والحرف مع الحرف، ولو كان التعليق يكون بين الألفاظ، لكان ينبغي ألا يختلف حالها في الإئتلاف، وألا يكون في الدنيا كلمتان إلا ويصح أن تأتلف؛ لأنه لا تنافيَ بينهما من حيث هما ألفاظ **"**[3] ، ومن هنا يصبح مفهوم النظرية على النحو الآتي: الفرق بين نظم الحروف لصياغة كلمة، ونظم الكلمات لصياغة جملة، يتضح في أنّ نظم الحروف أو ترتيبها لصياغة مبنى الكلمة يتم عشوائيا دون القصد إلى إنشاء علاقة بين مبنى الحروف ودلالة الكلمة، أما نظم الألفاظ لصياغة جملة فلا يتم عشوائيا، وإنما يتم نتيجة لترتيب معانيها وتناسق دلالاتها في العقل، ولا تنظّم الألفاظ في جملة من حيث هي الألفاظ وبمعزل عن دلالاتها، وإنّما تنظم بمراعاة تلك الدلالات[4] أي أنّ النظم يكون بين المعاني لا بين المباني[5]، ولا تفاضل بين كلمتين في الدلالة بحيث تكون إحداهما أدّل على معناها الذي وضعت له من الأخرى، وإنّما يكون التفاضل بين دلالات الألفاظ في ملاءَمة دلالة اللفظة لدلالة اللفظة التي تليها في الجملة. فالتفاضل بين دلالات الألفاظ لا يتحقق إلا في إطار جملة، وليس من حيث هي كلمات

---

1 عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 56.

2 مصطفى حميدة: نظام الإرتباط والربط في تركيب الجملة العربية، دار توبار، القاهرة، ط1، 1997، ص 11،12.

3 عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 303،304.

4 المرجع نفسه، ص 35.

5 مصطفى حميدة: نظام الإرتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص 10،11.

مجرّدة [1].

وخلاصة القول أنّ نظريتي (النظم والتعليق) متشابهتان كثيرا، ولابد من التسليم بأنّ التمييز بين هاتين العمليتين أمر في غاية الصعوبة، وأن المتكلم يؤديهما على حال تكاد تجعلهما عملية واحدة [2].

وعلى الرغم من هذا الأخير نجد أنّ رأي تمام حسان قد خالف رأي الجرجاني في نظرية العامل حيث يقول تمام: " الحقيقة أن لا عامل، إن وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة، وكل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية، فكل طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة "[3]. فالجرجاني كان مؤيدا لها وتمام حسان كان معارضا إلا أنهما اتفقا في أنّ المعنى أسبق من اللفظ ، وذلك من خلال نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني ونظرية القرائن النحوية لتمام حسان الذي أوردها في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها. ومن هذا القول نجده تطرق إلى مفهوم وأنواع القرائن التي سنعرضها لاحقا إن شاء الله.

---

[1] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 32.

[2] مصطفى حميدة: نظام الإرتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص 11.

[3] تمام حسان:اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة،، ط4، 2000، ص 57.

المبحث الثاني : القرائن : المفهوم والأنواع :

• أولا: مفـهوم القـرينـة :

- لـغة : ترد لفظة القرينة في اللغة بمعان متقاربة، منها الربط والجمع والوصل والمصاحبة وغيرها، يقال **"قرن"** الشيء بالشيء وَصَلَهُ به، وقارنْتُهُ قِرَانًا بمعنى صاحبته[1].

– والقَرُونُ والقَرُونَة والقَرِينَةُ والقَرِينُ: النَّفْسُ ويقال: أَسْمَحَتْ قَرُونَهُ وقَرِينَهُ وقَرِينَتُهُ أي ذَلَّتْ نَفْسه وتَابَعته على الأَمْرِ.

وقيل سَامَحَتْ قَرُونَتُه وقَرِينَتُه كُلُّهُ واحد. ومنه قول **ابن كلثوم :**

مَتَى نَعْقِدُ قرينَتَنا بحَبْلٍ نَجُدُّ الحَبْلَ أو نَقْصُّ القَرِينَا

وقَرِينَةُ الرَّجُل : امرأته لمقارنته إياها[2].

– اصطلاحا : عرّف الشريف الجرجاني (ت 816هـ) القرينة في الاصطلاح بقوله: هي **"** أمر يشير إلى المطلوب، وهي إما حالية، أو معنوية، أو لفظية **"**[3]. وهذا التعريف قد شابه العموم والشمول، ومن ثم عرَّفها بعض المحدثين بأنها:**"**كُلُّ ما يَدُلُّ على المقْصودُ**"** [4] أوهي **"** ما يدلّ على المراد **"** [5]، فالقرينة على هذا هي الدليل، والمراد هو المدلول عليه، ولعلّنا نجد الارتباط واضحا بين المعنى المعجمي للقرينة والمعنى الاصطلاحي فهي عندما

---

[1] محمد الرازي: مختار الصحاح ،عني بتربيته محمود خاطر، دار الفكر، لبنان، ط1، 2011، ص 441.

[2] ابن منظور: لسان العرب، تح: عبد الله الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، ص 3612،3613.

[3] الشريف الجرجاني: التعريفات، ص 155.

[4] أميل بديع يعقوب، موسوعة النحو والصرف والاعراب، ص 522.

[5] محمد فريد وجدي، دائرة معارف القرن العشرين، ج 7، ص 771.

تكون دليلا فلأنها المصاحب أو القرين المراد، ووجودها يدلّ على وجود الملازم أو المصاحب لها. وهي كذلك " الدلالة اللفظية أو المعنوية التي تمحّض فهوالمدلول وتصرفه إلى المراد مع منع غيره من الدخول فيه " [1]، فالقرينة عنده هنا دلالة مأخوذة من اللفظ أو المعنى ويكون المدلول بها لا غيره هو المراد.

والذي يبدو مما يحصل من مفهوم القرينة الاصطلاحي أنها تماثل (الدليل) في معناه إذ هو " ما يُسْتَدَلُّ به " [2]، وهي يُسْتَدَلُّ بها على المراد أو المقصود، وتماثله في معناه الاصطلاحي عند الأصوليين فهو" ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر" [3]أو" ما يمكن أن يتوصل بصحيح النظر فيه إلى العلم " [4] وهي بوجودها توصل إلى العلم بالمراد أو المقصود، وهذا يماثل تعريف القرينة الاصطلاحي عند الأصوليين إذ هي " ما يدل على المراد من غير أن يكون صريحا فيه "[5].

ومن هنا كان استعمال مصطلح (الدليل) عند النحاة الأوائل في مصنفاتهم عوض (القرينة) إذ لم نجد لمصطلح القرينة استعمالا عندهم وإن كان مفهومه مستقرا في أذهانهم، فمن ذلك نجد أن الدليل عند سيبويه يقوم مقام القرينة فمثلا القرينة على الزمن، قال: " ويتعدى - يعني الفعل- إلى الزمان، نحو قولك ذَهَبَ لأنه بُنِيَ لما مضى منه وما لم يمضِ، فإذا قال ذهب فهو دليل على أنّ الحدث فيما مضى من الزمان، إذا قال سيذهب فإنّه دليل على أنّه يكون فيما يستقبل من الزمان، ففيه بيان ما مضى وما لم يمضِ منه كما أن فيه استدلالا على وقوع الحدث " [6]، فكل من الصيغة والحرف قرينة على زمن وقوع الحدث، وهما دليل

---

[1] محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 186.

[2] الجوهري، الصحاح، ج4، ص 1698 ، ابن منظور، لسان العرب، ج11، ص 248.

[3] زكرياء الأنصاري: الحدود الأنيقة، ج1، ص 80 ، وينظر: الشوكاني: إرشاد الفحول، ج1، ص 22.

[4] الشوكاني: إرشاد الفحول، ج1، ص 22. وينظر: الرازي: المحصول،ج1، ص 88.

[5] أحمد فتح الله: معجم ألفاظ الفقه الجعفري، ص333 ، وينظر: محمد روا قلعة جي: معجم لغة الفقهاء، ص 362.

[6] سبويه: الكتاب، ج1، ص 35.

عليه، فالصيغة قرينة يُستدل بها على الزمن الماضي، وحرف (السين) قرينة يستدلّ بها على زمن المستقبل،" وهذا يعني أن الدليل عند سيبويه، يقوم مقام القرينة؛ لأنهما يشتركان في المعنى الاصطلاحي، وهو الدلالة على المراد "[1].

ونجد أن النحاة المتقدمين لم يذكروا مصطلح القرينة بهذا اللفظ وإنما استعملوا ألفاظا أخرى، كمصطلح **الآية**، و**الربط**، و **الأمارة** [2]- فضلا عن الدليل- فأدت ما تؤديه من مفهوم. وكان أول ظهور لمصطلح القرينة في القرن **الرابع الهجري**، فقد استعمله الرمّاني (ت384هـ) عند تفسير قوله تعالى: **{ ولِأُحِلَّ لَكُمْ بَعْضَ الذِي حُرِّمَ عليكم وجِئْتُمُكُم بآيَةٍ من رَبِّكُمْ فاتَّقُوا الله وأطِيعُون}**[3]. حيث ذهب جماعة من المفسرين إلى أنّ قوما من اليهود حرّموا على أنفسهم أشياء ما حرّمها الله عليهم، فقال الرمّاني:" تأويل الآية على ما قالوه،لا يمتنع أنْ يوضع البعض في موضع الكلّ إذا كانت هناك قرينة تدل عليه، كما يجوز وضع الكل في موضع البعض بقرينة "[4].

كما نجد مفهوم القرينة المذكورعند اللغويين (وهو أنها كلّ ما يدلّ على المراد) أو (أنّها الدلالة التي تمحّض المدلول وتصرفه إلى المراد وتمنع غيره من الدخول فيه).هو مفهوم القرينة عينه عند البلاغيين والمفسرين، فوجود القرينة عندهم يصرف المدلول إلى المراد ويمحّضه له، وهذه النظرة للقرينة تمثل جانبا واحدا أو نوعا واحدا من نوعين من القرائن عند الأصوليين وهو القرينة القاطعة، أما النوع الآخر فهو القرينة غير القاطعة التي تشير إلى المراد ولكنّها لا تمحّض المدلول له،لأنها تحتمل إثبات العكس[5]،بمعنى أنّ القرينة قد

---

[1] لطيف حاتم الزاملي: أثرالقرائن في التوجيه النحوي عند سبويه، ص 07.

[2] كوليزار كاكل عزيز: القرينة في اللغة العربية، دار دجلة، الأردن، ط1، 2009، ص 20،21.

[3] آل عمران / 50.

[4] الطوسي: التبيان، ج2، ص 470.

[5] محمد روا قلعة جي: معجم لغة الفقهاء، ص 362. ،ينظر: سعدي أبو حبيب:القاموس الفقهي، ص 302.

تكون ممحّضة له، فيُحتاج عندئذٍ إلى ما يتضافر معها ويعين على الوصول إلى الدلالة المرادة.

وبهذا المفهوم الأخير نظر الدكتور تمام حسان إلى القرينة، إذ إنّ المعنى عنده يتحصّل من عدة قرائن تمنحها الأنظمة اللغوية كالنّظام الصوتي والنّظام الصرفي والنّظام النحوي، فلا يمكن لقرينة واحدة أن توصل إلى المعنى النحوي، فكان لابد أن تتضافر معهما قرائن أخرى[1] .ومن ثم خرج تمام حسان بنظرية تضافر القرائن.

فالقرينة إذن بهذا المفهوم عامل مساعد للوصول إلى المعنى، وهو مفهوم عرفه علم اللغة الحديث ضمن مصطلح (operator)، لكنه ترجم بكلمة (العامل)، فهو الذي يخرج الجملة من كونها ملبسة وقد يكون اللبس فيها لبسا مفرطا فيحكمها، فهذا العامل أيضا يعلم السامع أيّ الأشياء ينسجم مع أيٌّ، وأيٌّ الأشياء تابع لأيّ كما يعلمه كيف يكون الارتباط محكما، وذلك منذ أن يبدأ المنطوق حتى ينتهي، ويتمثل في المورفيمات النحوية(أي الألفاظ الوظيفية، والتصريفات) بالإضافة إلى وسائل أخرى مثل الأنماط المميزة من التأكيد أو طبقة الصوت،والتنغيم، والوقف والرتبة النحوية وغيرها، فكلما كانت الجملة أشد تعقيدا كان هذا أدعى إلى الإتكال على العوامل(operators) من أجل التوصل إلى المعنى[2].

أما المصطلح الآخر وهو (agent) الذي يمكن ترجمته أيضا إلى العربية بكلمة (العامل) فيعرفه فليمور fillmore(1970) تقريبا بأنه:" مثير الحدث "[3]، وقد يكون قابلا للتعريف بأنه مسند إليه عميق لصنف معين من الأفعال[4].

ومن هنا نستطيع أن نخلص إلى تعريف القرينة بأنها " كلٌّ مايُعينُ على الوصول إلى المراد".

---

[1] تمام حسان:اللغة العربية معناها ومبناها، ص 193.

[2] مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط، ص 32،33.

[3] المصدر نفسه، ص 33.

[4] المصدر نفسه وص نفسها.

• ثانيا : أنـواع القـرائـن :

درج عند علماء العربية أن القرائن مأخوذة من المقال أو المقام[1]، و هي عندهم ثلاثة أنواع، **قرينة لفظية** و **قرينة معنوية** وكلتاهما تؤخذان من المقال و **قرينة الحال** تؤخذ من المقام بمفهومه الواسع. ومما جاء في البحر المحيط من استعمال مصطلح القرينة وضح فيه ذكر قرينتي المقال(لفظية أو معنوية) ما ذكره في معرض حديثه عن دلالة المفرد على العموم عند تفسير قوله تعالى:**{ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالمُؤمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلاَئِكَتِهِ وكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ }**[2].فإنّه يرى أنّ دلالة المفرد تحتاج إلى قرينة لفظية أو معنوية، قال:" ودلالة الجمع أظهر في العموم من الواحد، سواء كانت فيه الألف واللام أم الإضافة، بل لا يذهب إلى العموم في الواحد إلا بقرينة لفظية كأن يستثنى منه، أو يوصف بالجمع، نحو:أهلك النّاس الدينارُ الأصفرُ والدرهمُ البيضُ، أو قرينة معنوية نحو: '' نية المؤمن أبلغ من عمله ''[3].

وكانت تلك الأنواع نفسها معروفة عند علماء الأصول، فقد درجوا على ذكرها في استعمالاتهم، لكنهم فصّلوا في دراسة القرائن وتوسعوا نظرا لطبيعة بحثهم وما يتطلبه منهجهم، فعند حديثهم عن اللفظ العام حدّدوا من القرائن ما يمكن بواسطتها تخصيص الدلالة، فكانت على قسمين :

1- قرائن لفظية.

2- قرائن معنوية .

فالقرائن اللفظية قصدوا بها ما يسمى في علم اللغة الحديث (السياق اللغوي)، إذ عدّ الأصوليون الكتاب والسنة سياقا واحدا مكتملا، يوضح بعضه بعضا، فيسهم هذا السياق

---

[1] ذكرت الدكتورة بتول قاسم ناصر بعض القرائن التي تعين على تحديد معنى الكلام عند النحاة،وأشارة إلى أنّ تلك القرائن مأخوذة من السياق اللفظي(المقال) ومن دلائل الحال(المقام): دلالة الإعراب، ص44-48،لكنها على الرغم من رجوعها إلى كتاب الخصائص في جانب كبير من ذلك أغفلت قرائن أخرى كالمطابقة والتبعية اللتين استعان بهما ابن جني للوصول إلى المعنى المراد، الخصائص، ج1، ص 35.

[2] البقرة / 285.

[3] الأصبهاني: حلية الأولياء، ج2، ص 326، البهيقي: شعب الإيمان، ج5، ص 342.

بالكشف عن جانب من المعنى، وتكون القرائن اللفظية على نوعين، قرينة متصلة وقرينة منفصلة[1]،فالمتصلة "هي كل ما يتصل بكلمة، فيبطل ظهورها ويوجه المعنى العام للسياق الوجه التي تنسجم معه "[2]، وتكون هذه القرينة جملة مستقلة لكنّها مصاحبة للفظ العام متصلة بسياق الكلام في عمومه، أوتكون ألفاظا غير مستقلة[3]. والقرينة اللفظية المنفصلة هي بنفس معنى سابقتها في انّها تُبْطِل ظُهور الكلمة وتوجّه المعنى العام للسياق الوجهة الذي تنسجم معه لكنّها لا تأتي بسياق الكلام نفسه بل تكون منفصلة عنه[4]. فترد في موضع آخر وفي سياق آخر.

وتنقسم القرينة اللفظية المتصلة إلى نوعين، قرينة تخصيص وتأويل وهي ما يصرف اللفظ إلى غير الاحتمال الذي لولا القرينة لحمل عليه، وقرينة بيان وهي ما ظهر به المراد من اللفظ فيرتفع بها أي احتمال آخر، ومثلها القرينة المنفصلة إذ تنقسم هي الأخرى إلى قرينة تأويل وبيان[5]. أما القرائن غير اللفظية في كل ما يتصل بالحدث الكلامي، وما يلابسه من ظروف، فيدخل ضمنها سياق الحال والمقام، وهي بذلك تشبه السياق الثقافي والإجتماعي الذي تحدّث فيه **فيرث**[6].

وانقسمت القرينة عند علماء الأصول بحسب القوة والضعف إلى قسمين :

1- القرينة القاطعة .

2-القرينة غير القاطعة .

فالقاطعة هي الأمارة التي تبلغ حدّ اليقين ولا تقبل دلالتها إثبات العكس، وغير القاطعة هي

---

[1] هادي نهر: علم الدلالة التطبيقي، ص20 ، فريد عوض حيدر: علم الدلالة دراسة نظرية تطبيقية، ص100،101.

[2] محمد باقر الصدر: دروس في علم الأصول،ج1، ص92. ، المعالم الجديدة للأصول، ص145.

[3] هادي نهر: علم الدلالة التطبيقي، ص20. ، فريد عوض حيدر: علم الدلالة دراسة نظرية تطبيقية، ص 102.

[4] محمد باقر الصدر: دروس في علم الأصول، ج1، ص92. ،المعالم الجديدة للأصول، ص 145.

[5] الزركشي: البرهان،ج2، ص216.

[6] هادي نهر: علم الدلالة التطبيقي، ص23. ، فريد حيدر: علم الدلالة دراسة نظرية تطبيقية، ص100.

التي تقبل دلالتها إثبات العكس[1]، وانقسمت الأخيرة إلى أنواع ثلاثة بحسب درجاتها، ظنية غير ضعيفة، وظنية ضعيفة، وكاذبة (غير صحيحة)[2].

ويمكن تلخيص القرائن عند الأصوليين بالمخطط الآتي :

[1] محمد روا قلعة جي: معجم لغة الفقهاء، ص362. ، سعد أبو حبيب: القاموس الفقهي، ص302.

[2] حاتم عبد الكريم الأزدي: القرائن عند الأصوليين، ص110.

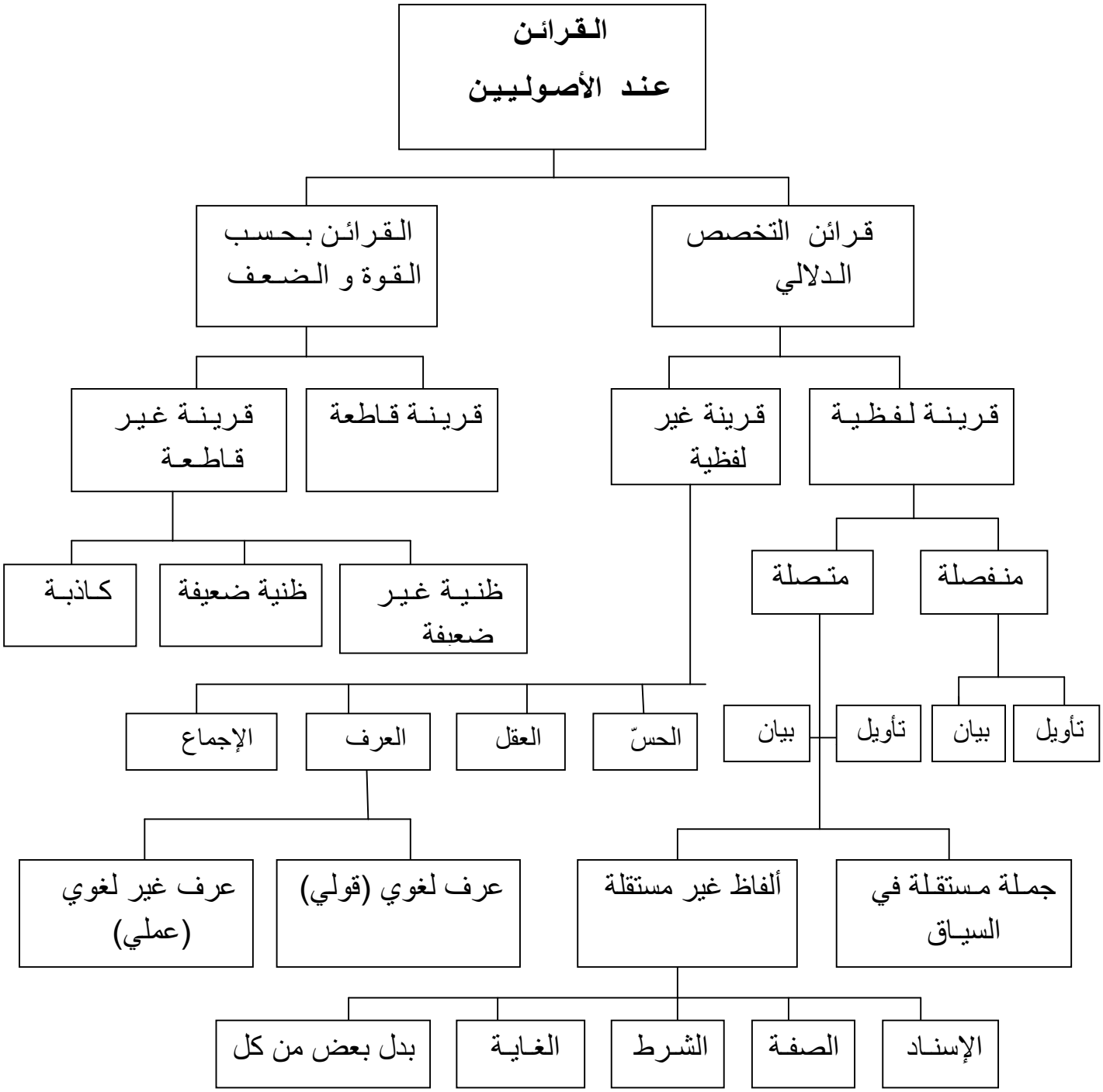
القرائن
عند الأصوليين
قرائن التخصص الدلالي
القرائن بحسب القوة و الضعف
قرينة لفظية
قرينة غير لفظية
قرينة قاطعة
قرينة غير قاطعة
منفصلة
متصلة
تأويل
بيان
تأويل
بيان
الحسّ
العقل
العرف
الإجماع
جملة مستقلة في السياق
ألفاظ غير مستقلة
عرف لغوي (قولي)
عرف غير لغوي (عملي)
الإسناد
الصفة
الشرط
الغاية
بدل بعض من كل
ظنية غير ضعيفة
ظنية ضعيفة
كاذبة

أما اللغويون المحدثون فقد داروا في فلك السابقين في أن القرائن المؤثرة في المعنى تكون مقالية (لفظية ومعنوية) أو حالية، إلا أنّ قسما منهم فصّل في ذكر أنواع القرائن فصارت أنواعا مردّها جميعا إلى المقال و المقام، ومن بين هؤلاء نجد الدكتور" **فاضل السامرائي**" فقد ذهب إلى أن الكلام ضربان، ضرب تكون دلالته الظاهرة موافقة لدلالته الباطنة من غير إبهام أواحتمال آخر في المعنى وهذا لا يحتاج إلى قرينة، والضرب الآخر لا يتضح معناه ومقصوده إلا بالقرينة.

ومن هذا الكلام أصبحت القرينة عنصرا مهما لفهم الجملة، فبها يمكن معرفة الحقيقة من المجاز، ومعرفة المقصود من الألفاظ المشتركة، ومعرفة الذكر والحذف، وخروج الكلام عن ظاهره، وما إلى ذلك مما يحتمل أكثر من دلالة في التعبير وانقسمت قرائنه إلى عدة أنواع[1]، منها : القرينة اللفظية، والقرينة العقلية، والقرينة المعنوية، والقرينة الحالية، السياق والمقام، النغمة الصوتية، القرينة العلمية، الوقف والابتداء، قرينة الفهم العام لأهل اللغة، والقرينة الحسية، ونلاحظ أنّ في هذه القرائن تداخل بعضها في بعض، فمن الواضح أنّ الدكتور **فاضل السامرائي** قد ذكر تلك القرائن تعددا من دون أن يجعلها في نظام معين أو يجعل منها نظاما وإنما جاء ذكرها لأثرها في بيان المعنى وتوضيح المقصود منه واكتفى ببيانها، ونجد أنّ غايته – كما يبدو لنا- كانت معنى الكلام بعامة أو المعنى الدلالي فلم يكن مدار تلك القرائن عنده أثرها في المعنى الوظيفي، ولم يُرد لها أن تكون أساسا في التحليل النحوي أو الإعراب .

[1] فاضل السامرائي: الجملة العربية والمعنى، ص 59- 68.

المبحث الأول : ضبط مصطلح التسمية:

لقد أورد الباحثون تسميات متعددة للتعبير على جهد تمام في القرائن النحوية، ومنها:

ـ **نظرية القرائن النحوية :** ورد ذكر هذه التسمية عند **أحمد علم الدين الجندي**، وقد نسبها **لـتمام حسّان** نفسه، يقول: **"** فقد أبرز دور القرائن التي غمطها النحاة حقها بسبب انشغالهم بقرينة واحدة من بينها هي علامة الإعراب، وأسماها **« نظرية القرائن النحوية The signs theory»** وهذه النظرية ملكت على الأستاذ نفسه ونفيسه **"**[1].

كما احتفى بها في جميع بحوثه ومحاضراته، فهي مسطورة في كل كتاب أو بحث وغيرها، ويرى أنّ قرينة الإعراب، وهي **"** قرينة لفظية، من جملة قرائن أخرى تتضافر لكشف العلاقات، وتحديد المعنى النحوي، وليست وحدّها التي تفسر العلاقات النحوية **"**[2].

ونجد أيضا تلك التسمية التي ذكرها **أحمد علم الدين الجندي** قد اختارها **عبد الرحمن العارف** أيضا، وهو يعرض ما جاء في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها، قائلا: **"** واحتوى هذا الكتاب على أهم نظريات في اللغة **كنظرية القرائن النحوية** [3].

ـ **نظرية تضافر القرائن :** ذهب بعض الباحثين إلى تسمية العمل الذي قام به **تمام حسّان** في القرائن بـ **«** نظرية تضافر القرائن **»**، ومنهم **مصطفى حميدة** في قوله: **"** وأودُّ أن أشير هنا إلى أنّي مقتنع تماما باتخاذ نظرية **«** تضافر القرائن **»** منهجا في دراسة معنى الجملة، وأرى أنّها تُعَدُّ أهمّ نظرية متكاملة محكمة ظهرت في الدرس اللغوي المعاصر للجملة العربية **"**[4]، وهناك من يضيف إلى هذه التسمية كلمة **«** نحوية **»** كتخصيص لها ، حيث يقول **أحمد الجندي**: **"** و**نظرية تضافر القرائن النحوية** فكرة مُحْكَمَة

---

[1] تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 44.

[2] المصدر نفسه، ص نفسها.

[3] المصدر نفسه، ص 18.

[4] مصطفى حميدة: نظام الإرتباط والربطفي تركيب الجملة العربية، ص 87.

الوضع، متكاملة الجوانب، هزت الدراسات الأصولية في النحو هزا عنيفا، وفسرت بها بعض القراءات التي خرجت عن سنن العربية، وكذلك الحديث النبوي الشريف "[1].

- الوصف بالمدرسة : وصف بعض الباحثين نظرية القرائن النحوية بالمدرسة **فمصطفى حميدة** نتيجة لاستناده وتأثره بهذه النظرية في بحثه أقر بأنه واحد من أتباع مدرسة تضافر القرائن[2]

وقد ذكر **خالد بسندي** تسميات أخرى أطلقت على نظرية **تمام حسّان**، منها: **«** فكرة تضافر القرائن **»**، و**«** منهج القرائن النحوية **»**، و **«** نظرية التعليق **»**، وغيرها [3]. وسنحاول تجلية أبعاد بعض هذه التسمية، حتى نرسو عند التسمية التي نرتضيها لعمل **تمام حسّان** حيال القرائن النحوية:

أما التسمية **«** نظرية تضافر القرائن النحوية **»** فيبدو أنها ارتكزت على مبحث مهم من مباحث النظرية، تمثل في التضافر الذي يعبر عن تعاون القرائن مع بعضها بعض لبلوغ الغاية المعلّقة بها، فهذه التسمية مستمدة من إطلاق الجزء على الكل، وصَوْغُ التسميات على هذا النسق له مستنده، ولكن نحتفظ بهذه التسمية من حيث عدم شمولها على كلِّ مباحث النظرية. وأما وصف هذه النظرية بالمدرسة فيبدو أنه وصف تنويهي، يحمل اعترافا بجهد الأستاذ **تمام**، ولكنه لا يعد وصفا علميا خاضعا لضوابط عملية ومنهجية، ولعلّ ما يمكن أن يَرِدَ من ردٍّ لهذا الوصف هو تلك المذاهب النحوية التي شيدت صرح النحو العربي، وترسخت قرونا من الزمن حتى صار لكل مذهب مجموعة من الأتباع ومع ذلك يتحفظ بعض الباحثين في نعت بعضها بالمدرسة [4]، فما بالك بنظرية معاصرة مازال الباحثون

---

[1] تمام حسّان وائدا لغويا، ص 44.

[2] مصطفى حميدة: نظام الإرتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص 06.

[3] خالد بسندي: نظرية القرائن في التحليل اللغوي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، ط$_1$، 2008، ص 699.

[4] ينظر: خديجة الحديثي: المدارس النحوية في نظر الدارسين المحدثين، دار الأمل، الأردن، ط$_3$ 2001، ص 14-24.
ورباح اليميني مفتاح: المدارس النحوية في نظر الدارسين المحدثين بين التأييد والرفض، دورية:دراسات أدبية، مركز البصرة، دار الخلدونية، الجزائر، 2006، ص 07-25.

في أخذ وردّ من الاعتراف بها من عدمه.

وينبغي ألاّ يفهم من عدم إقرارنا وصف نظرية **تمام حسّان** بالمدرسة على أنه استنقاص لها أو لصاحبها، أو أنه من باب قياس الحديث على القديم، أو من باب تفضيل القديم على الحديث لقدمه، وإنّما يكمن سبب رد هذه التسمية في أنّها تفتح باب وصفِ كلِّ نظرية حديثة أو معاصرة بالمدرسة، وسيؤدي ذلك إلى التعصب للأشخاص، دون النظر في مدى مطابقة نتاجهم للمنهجية العلمية في التصنيف والتحليل.

إذن نجد أنّ التسمية التي نرتضيها لعمل **تمام حسّان** في القرائن هي:**« نظرية القرائن النحوية »**[1]، فنجد أنّ هذا الاختيار أنسب لأنّ مصطلح **«** القرائن النحوية **»** شامل لكل مباحث النظرية، إذ لم يخص مبحثا دون آخر من مباحثنا، وهو بذلك يوجِّهُ القارئ إلى النظرية بمجملها لا إلى جزء منها، وهذا الجانب مهم في وضع التسميات والمصطلحات. وبعد التطرق لتسمية نظرية الأستاذ **تمام** في القرائن النحوية نتوجه صوبها إلى عرض أنواع القرائن عنده.

---

[1] محمد عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، 2006، ص 17- 22.

المبحث الثاني : عرض أنواع القرائن النحوية

قسّم **تمام حسّان** القرائن- بصفة عامة- إلى ثلاث أقسام،وهي : القرائن المادية والقرائن العقلية، وقرائن التعليق. وتنقسم قرائن التعليق- عنده- إلى قسمين:

- **قرائن حالية** وتؤخذ من المقام.

- **قرائن مقالية :** وتؤخذ من المقال [1]، وهي التي تمثل القرائن النحوية المقصودة في هذا المبحث وتنقسم إلى قسمين: قرائن معنوية، وقرائن لفظية.

• أولا : القرائن المعنوية :

لقد جاء ضمن القرائن المعنوية خمس قرائن، يضم بعضها فروعا، وهذه القرائن كالآتي:

1-قرينة الإسناد

أورد **الشريف الجرجاني** في تعريفاته مفهوما للإسناد بأنه "عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة "[2].وعرفه مهدي المخزومي بقوله: " هو عملية ذهنية تعمل على ربط المسند والمسند إليه "[3]، وانطلاقا من كونه عملية ذهنية عدّ من القرائن المعنوية التي تسعى إلى ربط أركان الجملة العربية مع بعضها. حيث يقوم الإسناد بالربط بين " المبتدأ والخبر، ثم بين الفعل والفاعل، أو نائبه "[4]؛ لكن علاقة الإسناد لا تكفي بذاتها للوصول إلى هذا القرار، لأنّها يمكن أن تكون إسنادًا في جملة اسمية، أو إسنادا في جملة فعلية، ويمكن أن تكون إسنادا خبريا، أو إسنادا إنشائيا، وهلم جرا. ومن هنا تحتاج إلى قرائن أخرى لفظية تعينها على تحديد نوعيها، فيلجأ إلى مباني التقسيم لنرى إن كان

---

[1] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 190.

[2] الشريف الجرجاني: التعريفات،اعتنى به مصطفى يعقوب،وؤسسة الحسنى، ط1، 2006، ص 28- 29.

[3] مهدي المخزومي:في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 31.

[4] تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 192-193.

طرفا الإسناد اسمين، أو اسما وصفة، أو اسما وفعلا، أو فعلا واسما،الخ. نلجأ أيضا إلى مباني التصريف لنلمح الشخص والنوع والعدد والتعيين. وإلى العلامة الإعرابية لنرى ما إذا كانت الأسماء مرفوعة، أو منصوبة أو مجرورة. وإلى الرتبة لنرى من أي نوع هي. وإلى المطابقة بين الجزءين ما نوعها.وهلم جرا مما يعد من القرائن اللفظية وذلك ايضاحا لظاهرة هامة جدا في التعليق هي ظاهرة تضافر القرائن لإيضاح المعنى الواحد، ومثال هذا التضافر عند اعراب **« ضرب زيد عمرًا »** إذا أعربنا **«** زيد **»** فاعلا بشهادة سبع قرائن، واحدة منها فقط معنوية وهي الإسناد أما البقية فلفظية، ونعرب **«**عمَرًا**»** مفعولا به بخمس قرائن احداهما معنوية وهي التعدية، وهكذا يكون الإسناد في اللغة العربية إحدى القرائن أما في اللغات الغربية فهو دائما لا يفهم إلاّ بواسطة نوع من القرائن اللفظية التي يسمونها الأفعال المساعدة copula[1].

ومن المعلوم أنّ للإسناد طريقتين: الجملة الفعلية، والجملة الاسمية. ويدخل هذا في باب ما تتيحه العربية للمتكلم من تعدد العلاقات، لآراء المعنى الواحد، او التعبير عن بنية مضمرة واحدة ببنيات ظاهرة متعددة. فأما الجملة الفعلية فتنشأ علاقة الإرتباط فيها بين الفعل أو ما يقوم مقامه، والفاعل أو نائبه، ووجود فعل في الجملة، أو ما يقوم مقامه، يعدّ قرينة على نشوء علاقة إسناد، والعلاقة بين طرفي الإسناد هنا علاقة وثيقة لا تحتاج ألى واسطة لفظية تشير إليها [2]. والفاعل هو المسند إليه دائما في الجملة الفعلية، ومن هنا كان الفاعل في عرف النحاة أمرا لفظيا[3]، فلا يكون بالضرورة المسبب أو المحدث للحدث. وأما في الجملة الاسمية فتقوم علاقة الإسناد بين المبتدأ والخبر، سواء أكان الخبر اسما مشتقا.

---

[1] تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 192.

[2] مصطفى حميدة: نظام الإرتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص 164.

[3] ابن يعيش: شرح المفصل، ج1، ص74.

نحو:**«زَيْدٌ كَرِيمٌ»**. أم اسما جامدا مؤولا بالمشتق، نحو**«زَيْدٌ بَحْرٌ»**. أي: كَرِيمٌ؛ أم اسما جامدًا محضًا، نحو: **«النَّارَجِيلَ شَجَرَةٌ»**. وترتبط الجملة في الحالتين الأولى و الثانية بعلاقتي ارتباط (علاقة بين الاسم المشتق أو المؤول بالمشتق وفاعله الضمير المستتر، وعلاقة بين المبتدأ أو الخبر) وذلك لأنّ الخبر فيه دلالة على الحدث. أما في حالة الخبر الجامد فلا ارتباط في الجملة إلاّ ارتباط بين المبتدأ أو الخبر[1]. والملاحظة أنّ النحاة كانوا يلمحون قرينة الإسناد بين طرفي الجملة الاسمية والفعلية والوصفية، كما كانوا يلمحون أيضا بين المعاني النحوية في داخل الجملة الواحدة وهذا هو المعنى الذي نلاحظه في إعراب جملة مثل **«يُوتِي الحِكْمَةَ مَنْ يَّشَاءْ»** حين نعرب **«من»** مفعولا أولاً على رغم تأخيرها و**«الحكمة»** مفعولا ثانيا على رغم تقدمها ويكون ذلك بإدراك ما بينهما من علاقة شبيهة بفكرة الإسناد إذ نقول إنّ **«من»** هي الأخذ و**«الحكمة»** هي المأخوذ. والخلاصة انّ مراعاة الآخذية والمأخوذية هنا هي الإعتبار الذي تمّ إعراب المفعولين طبقا له، وهو اعتبار من قبيل قرينة الإسناد[2].

2-قرينة التخصيص :

قرينة التخصيص " قرينة معنوية كبرى تتفرع عنها قرائن معنوية أخص منها "[3] وتتمثل في :

أ- قرينة التعدية :

ويتجلى التخصيص بقرينة التعدية مثل قوله تعالى:**{ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيل}**[4]، أُسند الإرسال لله تعالى، وتعدى الفعل **«أَرْسَلَ»** إلى مفعول به تمثل في كلمة **«طَيْرًا»** فساهمت

---

[1] مصطفى حميدة: نظام الإرتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص 165.

[2] تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 194.

[3] المرجع نفسه، ص نفسها.

[4] الفيل / 03.

هذه التعدية في تخصيص علاقة الإسناد، حيث بينت أنّ المرْسَل من الله عزّ وجل في سياق السورة هو الطير الأبابيل، دون غيره من الذوات. وقد تفطّن النحّاة لدور قرينة التعدية في التخصيص. **فابن السراج** في سياق شرحه لمصطلح " المفعول به " أشار لذلك في قوله: " إنّما قيل له مفعول به، لأنّه لما قال القائل: ضرب، وقتل قيل له: هذا الفعل بمن وقع؟ فقال: بزَيْدٍ أو بعَمْرٍ فهذا إنّما يكون في المتعدي"[1]. فكأنّه يقول: إنّ الفعل إذا كان متعديا فإنّه يطلب مفعولا به يبين علاقة الإسناد على من وقعت على وجه التخصيص، ويقول **عبد القاهر الجرجاني** أيضا في التعدية: " كذلك إذا عديت الفعل إلى المفعول فقلت: «**ضَرَبَ زَيْدُ عمرًا**» كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأوّل بالثاني ووقوعه عليه "[2] أي أنّ التباس الضرب بالثاني جهة في إسناد الضرب إلى الأوّل، وينبغي هنا أن نشير إلى أن التعدية إذا كانت معنى أحد مشتقات مادة ما، فهي معنى لبقية المشتقات من هذه المادة[3].

ب-قرينة الغائية :

نقول مثلا: «**أَتَيْتُ رَغْبَةً فِي لِقَائِكَ**». أو كي ألقاك أو لألقاك...الخ. فإنّك قد أسندت الإتيان إلى نفسك مقيدا بسبب خاص وهذا القيد هو الغائية ويعتبر جهة في فهم الإتيان لأنّ هذا الإتيان بدون سبب أعم منه وهو مسبب. فالإتيان هنا مفهوم من جهة كونه مسببا عن الرغبة في اللقاء؛ وتكون الغئية وهي قرينة معنوية دالة على المفعول لأجله، أو على معنى المضارع بعد الأدوات المذكورة، مقيدة للإسناد الدّي لولاها لكان أعم. وتكون أيضا بسبب تقييدها هذا الإسناد دالة على جهة في فهم الحدث الدّي يشير إليه الفعل، ويقال الشيء نفسه في: أنا آت رغية في لقائك، وأنا آتي رغبة في لقائك، وسآتي رغبة في لقائك، وآت أنا

---

[1] ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص 171.

[2] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 118.

[3] تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 195.

رغبة في لقائك وهلم جرا. وهي أيضا قرينة نصب المضارع بعد الفاء واللام، وكي وحتى[1].

ج- قرينة المعية :

وهي قرينة معنوية تستفاد منها المصاحبة على غير طريق العطف أو الملابسة الحالية. واصلاح المعية مقصور على قرينة المفعول معه والمضارع بعد الواو أي أنّه خاص بهذين البابين ومن أمثلة المضارع المذكور نحو**«لاَ تَأْكُل السَمَكَ وَتَشْرُب اللَّبَنَ»**، ومع أنّ الواو هنا هو نفسه معنى الواو التي في المفعول معه، كما يتشابه المعنى هنا والمعنى هناك، ومن هنا فرّق النحّاة بين معنيين متشابهين بسبب الاختلاف في التضام بين الواو وما يتبعها فالذّي يضام الواو في المعية اسم منصوب والذّي يضام الواو في المصاحبة مضارع منصوب ومن هذا يتضح أنّ نصب المضارع بعد الواو على المعية من نوع نصب المفعول معه بعد الواو ذاتها [2].

د- قرينة الظرفية :

قرينة معنوية على إرادة معنى المفعول فيه، والظروف في اللغة العربية قسم من أقسام الكلم قائم بذاته وبعض منها ينتمي إلى الأقسام الأخرى من الكلم يُنقل إلى معنى الظرف، فيستعمل كما يستعمل الظرف مفعولا فيه. ويسمى معظمه متصرفا. وذلك كالمصدر وصيغتي الزمان والمكان وبعض حروف الجر كمن ومنذ وبعض الضمائر الإشارية كهذا وبعض المبهمات مثل كم، والأعداد، والجهات، وأسماء الأوقات المبهمة، وأسماء العلاقات المفتقرة إلى الإضافة كقبل، وبعد، وتحت، وفوق...الخ كل هذه الكلمات ليست ظروفا ولكنّها تشترك مع الظروف في أمر هام هو أنّها تنقل إلى الظرفية فتفيد معنى المفعول فيه

---

[1] تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 195- 196.

[2] المرجع نفسه، ص 196.

فتخصص زمان الحدث ومكانه على معنى الاقتران. والظرفية هنا غير الظرفية التي يفيدها حرف الجر«في» أو ما يأتي بمعناها، لأنّ الظرفية هنا قرينة معنوية على باب نحوي، لكنّها في حروف الجر علاقة احتواء بين معنى الحدث المستفاد من الفعل وبين الاسم التالي بحرف الجر. فظرفية الظرف وما نقل إليه أشبه شيء بمعنى الاقتران الزماني أو المكاني. أما ظرفية الحرف فهي على معنى الاحتواء الزماني أو المكاني؛ فإذا قلت: **«حَضَرَ زَيْدٌ إِذْ حَضَرَ عَمْرُو»**، فإنّ **«إذْ»** تقرن بين الحضورين وهذه ظرفية اقتران. أما ظرفية احتواء عند قولنا: **«جَاءَ زَيْدٌ يَوْمَ الجُمُعَةِ»** فذلك أنّ يوم الجمعة هو ظرف المجيء، فالظروف الدالة على الاقتران يبقى لها معناها عند استعمالها أدوات شرط وتتحول عن هذا المعنى إلى معنى الاحتواء عند استعمالها أدوات استفهام. وأما حرف الجر«في» فهو أصل معنى الاحتواء وتكون ظروف الاحتواء بمعناه ومن هنا شاع في تحديد معنى الظرف أنّه بمعنى «في»[1].

هـ - قرينة التأكيد والتحديد :

هي قرينة معنوية دالة على المفعول المطلق، والمقصود بالتحديد والتوكيد تعزيز المعنى الدّي يفيده الحدث في الفعل وذلك بإيراد المصدر المشترك مع الفعل في مادته، لأنّ المصدر هو اسم الحدث ففي إيراده بعد الفعل تعزيز لعنصر الحدث ومعنى الفعل، وتكون التقوية بواسطة ذكره مفردا منونا على سبيل التأكيد، أو مضاف لمعين لإفادة النوع، أو موصوفا لإفادة النوع أيضا، أو مميزا لعدد فيكون العدد نفسه مفعولا مطلقا، والمصدر تمييزا وقد يكون المصدر اسم مرة أو مثنى اسم المرة فيفيد العدد أيضا[2]. ففي قوله تعالى: **{ وَكَلَّمَ اللَّه مُوسَى تَكْلِيمًا }**[3] تعتبر كلمة **«تَكْلِيمًا»** مفعولا مطلقا يفيد تأكيد الحدث **«كَلَّم»**. وفي قوله

---

[1] تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 196- 198.

[2] المرجع نفسه، ص 198.

[3] النساء / 146.

تعالى: **{ فَأَخَذْنَاهُم أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ }**[1] أفاد المفعول المطلق **«أَخْذَ عَزِيزٍ»** تحديد نوع الأخذ.وأما في قوله تعالى: **{ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً }**[2] فقد بين المفعول المطلق **«دَكَّةً»** عدد الدكّات بأنّه دكّة واحدة.

و- قرينة الملابسة :

وهي قرينة معنوية وظيفتها تخصيص عموم الدلالة في الإسناد، من خلال بيان حال وهيئة المسند إليه في الجملة، فإذا قلت: **«جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا»** فالمعنى جاء زيد ملابسا لحال الركوب، وكذلك إذا قلت: **«جَاءَ زَيْدٌ وَهُو يَرْكَبُ»** فالحال هنا عبّر عنها بالجملة والواو[3] **"** وتسمى هذه الواو واو الحال و واو الإبتداء وقدّرها سبويه والأقدمون بإذا ولا يريدون أنّها بمعناها إذا لا يرادف الحرف الاسم بل إنّها وما بعدها قيد للعامل السابق **"**[4]، وقد جاء مصطلح الملابسة ليبيّن تلك الهيئة المصاحبة للقيام بالحدث، ويعبر عن هذه القرينة بحال مفرد نحو قوله تعالى: **{ فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ }**[5] حيث بيّن الحال **«خَائِف»** أنّ خروج موسى لابسه شعور الخوف.

وقد يعبّر عن هذه القرينة أيضا بجملة الحال المشتملة على الواو، وتسمى واو الحال، كما في قوله تعالى: **{ وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَىٰ وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ }**[6] حيث جاء الحال جملة متمثلة في **«وهي ظالمة»**، وقد افاد هذا الحال التخصيص، حيث بيّن أنّ أخذ الله سبحانه وتعالى للقرى مخصوصة بتلبّسها للظلم.

---

[1] القمر / 42.

[2] الحاقة / 14.

[3] تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 198.

[4] الأشموني: شرح الأشموني، ج1، تج:محي الدين، ص 258.

[5] القصص / 21.

[6] هود / 102.

ز- قرينة الإخراج :

هي قرينة معنوية على إرادة "باب المستثنى" فالمستثنى يخرج من علاقة الإسناد حين نفهم هذه القرينة المعنوية من السياق، فإذا قلنا: **«جَاءَ القوم إلاّ زَيْدًا»** فإنّنا قد أسندنا المجيء إلى القوم وأخرجنا زيدا من هذا الإسناد. كما أنّ المعية، والمصاحبة، والملابسة، والعطف، وغيرها من القرائن المعنوية تتضافر معها الواو لبيان إعراب ما بعد هذه الواو؛ فيكون ذلك من قبيل ما أشرنا إليه من قبل تحت اسم **«تضافر القرائن»** فنسمي الواو واو المعية أو المصاحبة أو الحال أو العطف فكذلك تتضافر **«إلاّ»** وهي قرينة لفظية مع معنى الإخراج وهي قرينة معنوية ليفهم من كليهما ومعهما "النصب" وغيره من القرائن معنى الاستثناء، وكذلك تتضافر **«أو»** مع الإخراج لنصب المضارع فيكون نصبه على معنى نصب المستثنى وفي الإخراج، تقييد للإسناد وتخصيص له[1].

3-قرينة المخالفة :

هي مظهر من مظاهر تطبيق استخدام القيم الخلافية يجعلها قرائن معنوية على الإعرابات المختلفة[2]، وتدل قرينة المخالفة على طائفة من المنصوبات، يكون النصب فيها للمخالفة بين المنصوب في التركيب وبين مرفوع أو مخفوض يشبهه تماما في التركيب، بغية إرادة معنى آخر غير المعنى الذي في التركيب الذي يشبهه[3]، فمثلا في قولنا: **«نحن العربُ نكرم الضيف ونغيث الملهوف»**، أوفي قولنا:**«نحن العربَ نكرم الضيف ونغيث الملهوف»** فالعرب في الجملة الأولى خبر وما بعدها مستأنف، والعرب في الجملة الثانية مختص وما بعده خبر. ولو اتحد المعنى لاتحد المبنى فأصبحت الحركة واحدة فيهما ولكن إرادة " المخالفة " بينهما كانت قرينة معنوية تتضافر مع اختلاف الحركة لبيان أنّ هذا خبر وهذا

---

[1] تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 199- 200.

[2] المرجع نفسه، ص 200.

[3] تمام حسّان: نحو تنسيق أفضل للجهود الرامية إلى تطوير اللغة العربية، مجلة اللسان العربي، الرباط، ع1، 1974، ص 186.

مختص. وقرينة المخالفة يمكن استخدامها في عدد آخر من أبواب النحو فتكون مثلا هي التفسير لما يرد من تعدد حركة المضارع في نحو **«لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبِ اللَّبَنَ»**. ونصب الاسم بعد **«ما أفعل»** في التعجب وبعد الصفة المشبهة، وكذلك المنصوبات التي يتغير المعنى برفعها في نحو **«وَعْدُ الله حَقًّا،وسَقْيًا لَكَ وَرَعْيًا، وَرَأْسَكَ، والسَّيْفَ والبَدَارَ البدَارَ، ونَدْلاً زَرِيقَ المَالِ...»**، وكذلك نصب تمييز **«كم»** الاستفهامية وعدم الاستثناء أو العطف بلا بعدها في مقابل ما يرد من ذلك مع كم الخبرية[1]. وتكون هذه القرينة أيضا في الفعل بعد أن المصدرية لمخالفة لما بعد أن المخففة من الثقيلة نحو قوله تعالى: **{ يُرِيدُ اللهُ أن يُخَفِّفَ عنكم وَخُلِقَ الإنْسَانُ ضَعِيفًا }**[2]، فأن المصدرية نصبت الفعل الدّي بعدها، وهذا أمر بيِّن، ولكن ما يدعو إلى الإحتراز امكانية ورود **«أنّ»** مخففة من الثقيلة، فتصبح مشابهة لـ **«أنْ»** المصدرية في الشكل، ولأمن اللبس الدّي قد يرد من تشابههما لجأ النحاة إلى القول بنصب الفعل الدّي بعد أن المصدرية مخالفة للفعل الدّي بعد أنْ المخففة من الثقيلة، والدّي يأتي مرفوعا، كالفعل **«سَيَكُون»** في قوله تعالى: **{عَلِمَ أنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى}**[3].

4- قرينة النسبة :

هي قرينة كبرى كالتخصيص وتدخل تحتها قرائن معنوية فرعية كما دخلت القرائن المعنوية المتعددة تحت عنوان التخصيص، والنسبة قيد عام على علاقة الإسناد أو ما وقع في نطاقها أيضا وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبية. وواضح أنّ معنى النسبة غير معنى التخصيص لأنّ معنى التخصيص تضييق ومعنى النسبة إلحاق. والمعاني التي تدخل تحت عنوان النسبة وتتخذ قرائن في التحليل والإعراب وفي فهم النص بصورة عامة هي ما

---

[1] تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 200- 201.

[2] النساء / 28.

[3] المزمل / 20.

نسميه معاني حروف الجر معها معنى الإضافة، فحروف الجر حتى في اصطلاح النحاة القدماء " أدوات تعليق " ومن عباراتهم المشهورة قولهم: " الجار والمجرور متعلق "، فكلمة «متعلق» هنا تفيد أنّ النحاة كانوا حريصين على شرح ما تفيده معاني الجر (أي القرائن المعنوية المفهومة من حروف النسبة) من تعليق على أنّ التعلّق بين الجار والمجرور وبين ما تعلّق به إنّما يكون بمعى الحدث لا بمعنى الزمن، فإذا قلنا:**«جَلَسَ زَيْدٌ عَلَى الكُرْسِيِّ»** فإنّ «الكرسي» تعلق بالجلوس بواسطة حرف الجر[1]. وأما معنى الإضافة فيكفي لبيان قوة التعليق فيه أنّ النحاة لم يعقلوا النص على أنّ المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، غير أنّ هناك فرق بين النسبة التي يفيدها حرف النسبة والنسبة التي تفيدها الإضافة نحو قوله تعالى: **{ هَدْيًا بَالِغَ الكَعْبَةِ }**[2]، فقد اشتملت «بالغ الكعبة» على مضاف ومضاف إليه، ولكن خلت من التعريف، والدليل على ذلك أنّها جاءت وصفًا لكلمة «هَدْيًا» وهذه الكلمة نكرة، ما يعني أنّ وصفها نكرة أيضا. ويدل هذا على أنّ النسبة في هذه الإضافة نسبة لفظية ولذلك فهي ليست دالة على قرينة النسبة التي هي قرينة من القرائن المعنوية. وكذلك نجد النسبة مع حرف النسبة تجعل علاقة الإسناد نسبية سواء أكانت هذه العلاقة بين مبتدأ وخبره أو فعل وفاعله أو غير ذلك. على حين تكون النسبة في الإضافة بين المتضايفين الواقعين في نطاق الإسناد، ولكل حرف من حروف النسبة عدد من المعاني المتباينة[3]. إذا فالتعليق بواسطة ما يفهم بالحرف من نسبة هو في حقيقته إيجاد علاقة نسبية بين المجرور وبين معنى الحدث الدّي في علاقة الإسناد[4].

---

[1] تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 201-202..

[2] المائدة / 95.

[3] تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 203.

[4] المرجع نفسه، ص 204.

5- قرينة التبعية :

هي قرينة معنوية، عامة يندرج تحتها أربع قرائن هي النعت والعطف والتوكيد واللإبدال. وهذه القرائن المعنوية تتضافر معها قرائن أخرى لفظية أشهرها قرينة المطابقة ثم إنّ أشهر ما تكون فيه المطابقة بين التابع والمتبوع هو العلامة الإعرابية، كما أنّ هناك قرينة أخرى توجد فيها جميعا هي الرتبة إذ رتبة التابع هي التأخير عن المتبوع دائما أيّا كان نوعها[1].

فأما النعت فهو يصف المنعوت ويكون مفردا حقيقيا وسببيا وجملة وشبه جملة فكلمة «شجرة» في قوله تعالى **{ يُوقدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ }**[2] جاءت نكرة عامة صادقة على كل جنس الشجر، ولكن لما أتبعت بنعت تخصصت دلالتها من عموم الشجر إلى الشجر مخصوصة موصوف بالبركة.

وأما التوكيد فمنه لفظي ومعنوي، فاللفظي بتكرار المؤكد والمعنوي بألفاظ معينة[3] فمثلا في قوله تعالى: **{ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ }**[4] فهذا توكيد لفظي، وعلاقة التوكيد اللفظي بالمؤكد علاقة ارتباط وثيقة تغني عن الربط بينهما بأداة أو ضمير بارز، فهي علاقة بين الشيء ونفسه[5]. وأما عطف البيان يتم بواسطة الحرف وإنّما يفسّر التابع فيه ما كان في متبوعة من إبهام. فهو مما قبله في وضع يقترب نوع اقتراب من معنى المفعول المطلق المبين للنوع من جهة ومن معنى التمييز أو النعت من جهة أخرى، إلا أنّه يمتاز عنهما بقرينة التبعية وبعض القرائن اللفظية. وأما البدل إمّا مطابق او اشتمال أو بعض أو إضراب، وكل ما صح أن يكون عطف بيان صحّ أن يكون بدلا إلا عند امتناع إعادة بناء

---

1 تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 204.

2 النور / 35.

3 تمام حسّان: اللغةالعربية معناها ومبناها، ص204.

4 المؤمنون / 36.

5 مصطفى حميدة: نظام الإرتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص 189.

الجملة مع حذف المبدل منه وإقامة البدل مقامه. فإذا امتنعت هذه التجربة فالتابع للبيان لا للإبدال[1]. ففي قوله تعالى: **{ اهْدِنَا الصِرَاطَ المُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ }**[2] يلاحظ أن العلاقة بين **«صِرَاطَ»** الأولى و **«صِرَاطَ»** الثانية علاقة ارتباط معنوية وثيقة لأنّها تمثل علاقة الشيء بنفسه، فالبدل والمبدل منه يدلان على ذات واحدة[3].

• ثانيا : القرائن اللفظية :

لقد حدّد تمام حسّان ثماني قرائن لفظية تمثلت في :

1- قرينة العلامة الإعرابية :

لقد حظيت العلامة الإعرابية باهتمام كبيرمن قبل النحاة، فجعلوا الإعراب نظرية كاملة سمّوها نظرية العامل، وتكلّموا فيه عن الحركات ودلالتها والحروف التي تنوب عن الحركات، وتكلّموا أيضا في الإعراب الظاهر والإعراب المقدّر والمحل الإعرابي[4]، وما كانت لتنال هذا الاهتمام لولا دورها الكبير في الدلالة على المعاني في التراكيب، وقد بيّن هذا الدور **عبد القاهر الجرجاني** في قوله: **"** قد علم أنّ الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الّذي يفتحها **"**[5]. كما أنّ النحّاة قد اختلفوا في الإعراب هل كان في كلام العرب أم لم يكن؟ وكان **لقطرب** ومن تبعه من القدماء والمحدثين كلام في إنكار أن تكون اللغة العربية قداعتمدت حقيقة على هذه العلامات في تعيين المعاني النحوية[6]. أما بالنسبة **لتمام حسّان** فإنّه لم يُلغ دلالة العلامة الإعرابية على المعاني مثلما فعل **قطرب،** كما

---

[1] تمام حسّان: اللغةالعربية معناها ومبناها، ص 204.

[2] الفاتحة / 6-7.

[3] مصطفى حميدة: نظام الإرتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص 187.

[4] تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 205.

[5] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 55.

[6] تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 205.

أنّه لم يخص بعض العلامات بالدلالة دون أخرى، ولم يحمل العلامة عبء بيان المعاني في التراكيب لوحدها، ولكنّه ذهب إلى أنّها قرينة مع غيرها من القرائن في الدلالة على المعاني النحوية وقد أبدى رأيه هذا في قوله: " لا أكاد أملّ ترديد القول: إنّ العلامة الإعرابية بمفردها لاتعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت الاسم «تضافر القرائن»، وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها، سواء أكانت معنوية أم لفظيّة، وبهذا يتضح أنّ العامل النحوي" وكل ما أثير صوله من ضجَّة لم يكن اكثر من مبالغة أدّى إليها النّظر السَّطحي والخضوع لتقليد السّلف والأخذ بأقوالهم على علاّتها[1]، ومن أمثلة العلامة الإعرابية مايلي: قالت العربُ: **«خَرَقَ الثَّوْبَ المِسْمَارُ»** فاعتمدوا على القرينة المعنوية وهي الإسناد وأهملوا الحركة إذ لا يصحُّ أن يسند الخرق إلى الثوب وإنّما يسند إلى المسمار فعُلم أيّهما فاعل وأيّهما مفعول[2]. وقوله تعالى: **{ لَكِنَّ الرَسِخُونَ فِي العِلْمِ مِنْهُمْ المُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بمَا أُنْزَلَ إلَيْكَ وَمَا أُنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ والمُقِيمِينَ الصَلاَةَ والمُؤْتُونَ الزَكَاةَ والمُؤْمِنُونَ باللهِ واليَوْمِ الآخِرِ أولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أجْرًا عَظِيمًا }**[3]، فلا يمكن أن نقول في **«المقيمين»** إلا أنّ قرينة التبعية التي تحققت بوضوح التعاطف قد أغنت عن العلامة الإعرابية، ومثلا حين نستمع إلى نشرة الأنبياء أو إلى خطيب أو متكلّم أو معلّق فإننا على الرغم ما نسمعه في نشرة أو الخطبة أو الكلام أو التعليق السياسي من أخطاء في الإعراب نفهم الكلام الذي يقال، ويستتبع ذلك بالضرورة أننا نفهم علاقات الكلمات بعضها مع بعض لا فرق في ذلك بين أميّ منّا ومثقف. فَتَعْلَمَ من قول المذيع مثلا: **«أجمعت وكلات الأنباء أنّ الصين الشعبية أجرت اليوم تفجيرا نوويا»** وندرك المعنى العام الذي ينبني على صلات الكلمات بعضها مع معض دون الحاجة إلى التحليل ودون الحاجة إلى دلالة

---

[1] تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 205- 207.

[2] المرجع نفسه، ص 234.

[3] النساء / 162.

العلامات الإعرابية لأنّ قرائن أخرى قد أغنت عنها. ومن هذا نرى فداحة الخطأ الذي يمكن في اعتبار الحركات الإعرابية أهم ما في النحو العربي[1].

2- قرينة الرتبة :

لقد قال **عبد القاهر الجرجاني** بمصطلح **"الترتيب"** وقصد به شيئين أوّلها ما يدرسه النحاة تحت عنوان **"الرتبة"** (وإن كانوا لم يعنوا بها تماما وإنّما فرقوا القول فيها بين أبواب النحو)، وثانيهما ما يدرسه البلاغيون تحت عنوان التقديم والتأخير لكن دراسة التقديم والتأخير في البلاغة دراسة لأسلوب التركيب لا للتركيب نفسه؛ أي أنّها دراسة تتم في نطاقين؛ أحدهما مجال حرية الرتبة حرية مطلقة. والآخر مجال الرتبة غير المحفوظة. إذ لا يتناول التقديم والتأخير البلاغي ما يسمى في النحو باسم الرتبة؛ لأنّ هذه الرتبة المحفوظة لو اختلت لاختل التركيب. ومن هنا تكون الرتبة المحفوظة قرينة لفظية تحدد معنى الأبواب المرتبة بحسبها، ومن الرتب المحفوظة في التركيب العربي أنّ يتقدم الموصول على الصلة والموصوف على الصفة، ويتأخر المعطوف بالنسق عن المعطوف عليه، والتوكيد عن المؤكد والبدل عن المبدل منه، والتمييز عن الفعل، وكذلك تقدم حرف الجر على المجرور، وحرف العطف على المعطوف، وواو المعية على المفعول معه، والمضاف إليه والفعل على الفاعل أو نائب الفاعل، وفعل الشرط على جوابه[2].

ومن الرتب غير المحفوظة في النحو رتبة المبتدأ والخبر ورتبة الفاعل والمفعول به ورتبة الضمير والمرجع، ورتبة الفاعل والتمييز بعد نِعْمَ، ورتبة الحال، والفعل المتصرّف ورتبة

---

[1] تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 235- 236.

[2] المرجع نفسه، ص 207.

المفعول به والفعل. وتكون الرتبة في كل ذلك قرينة من القرائن المتضافرة على تعيين معنى الباب وقد سبق في إعراب «ضرب زيد عمرًا» أن كانت فعلا بين القرائن المستخدمة في تعيين معنى الفاعل لأنّه بعد الفعل بحسب الرتبة، بل إنّ الرتبة غير المحفوظة قد تدعو الحال إلى حفظها إذا كان أمن اللّبس يتوقف عليها وذلك في نحو «ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى» «ونحو أخِي صَدِيقِي» إذ يتعين في «موسى» أن يكون فاعلا وفي «أخي» أن يكون مبتدأ محافظة على الرتبة لأنّها تزيل اللّبس[1]. لكن قد يطرأ عليها من ذلك ما يحتم عكسها كالذي نواه من لزوم تقديم الخبر على المبتدأ أحيانا وفي ذلك يقول **ابن مالك**:**«ونحو عندي درهم»** إذ يتضح مما سبق أنّ الرتبة قرينة لفظية وعلاقة بين جزءين مرتبين من أجزاء السياق يدل موقع كل منهما من الآخر على معناه. كما أنّها ترد مع المبنيات أكثر منها مع المعربات وورودها مع الأدوات والظروف من بين المبنيات أكثر اطرادا منه مع غيرها. إضافة إلى أنّ الرتبة كونها قرينة لفظية تخضع لمطالب أمن اللّبس وقد يؤدي ذلك إلى أنّ تنعكس الرتبة بين الجزءين المرتبين بها، ويكون ذلك أيضا إذا كانت الرتبة وعكسها مناط معنيين يتوقف أحدهما على الرتبة والآخر على عكسها نحو قولنا: **«السلام عليكم»**، وقولنا: **«وعليكم والسلام»**، فالأولى تعتبر تحية والثانية تعتبر ردًا للتحية[2]. ونجد أيضا في قول **كثير عزة** يقول:

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ .

فقد نصبت كلمة «موحشًا» على الحالية، حين تقدّمت، ولو قال لمية طلل موحش لرفعت كلمة «موحشٌ»على الصفة[3].

---

[1] تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 207- 208.

[2] المرجع نفسه، ص 209.

[3] ينظر:أبو محمد القاسم الحريري: شرح ملحة الإعراب، تح: بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية، بيروت، دط، 2003، ص 174-175

3- قرينة الصيغة :

تعد الصيغ فروعا على مباني التقسيم فالأسماء صيغها وللصفات والأفعال صيغتهما كذلك. ومن المعروف أنّ الفاعل والمبتدأ ونائب الفاعل تكون أسماء. وأنّ الفعل هو نواة الجملة الفعلية. والوصف أو الصفة نواة الجملة الوصفية. والمصادر من بين الأسماء تكون مفعولا مطلقا ومفعولا لأجله. والمطلوب في الخبر والحال والنعت المفرد أن تكون صفات. ويكون الخبر والحال والنعت هي العناصر التي اعتمدت عليها الصفات. والمطلوب في التمييز أن يكون اسما نكرة جامدًا. وفي المضاف والمضاف إليه أن يكون اسما كذلك. وفي المفعول فيه أن يكون ظرفا، أو منقولا إلى الظرف من بين المبهمات وفي صدر كل جملة عربية ماعدا الجملة المثبتة أن يكون ذا أداة كما في النفي والتأكيد والاستفهام والنهي والتخصيص والترجي والتمني والشرط والتعجب والنداء...الخ[1]، وهكذا تكون الصيغة قرينة لفظية على الباب فلا يمكن للفاعل ولا للمبتدأ ولا لنائب الفاعل أن يكون غير اسم ولو جاء فعلا في هذا الموقع لكان بالنقل اسما محكما، كما يحدث عندما نعرب عبارة مثل: **«ضرب فعل ماض»** إذ يصير **«ضرب»** مبتدأ و**«فعل»** خبر و**«ماض»** نعت لأنّ **«ضرب»** هنا حكي وقصد لفظه فصار اسما كالأسماء الأخرى وتحقق للمبتدأ أن يكون اسما. كما أنّ معاني الصيغ الصرفية تكون وثيقة الصلة بالعلاقات السياقية حيث إنّ الفعل اللازم لا يصل إلى المفعول به بغير واسطة. وأيضا بعض الصيغ معناها اللزوم، وذلك كالمطاوع والمبني للمجهول من المتعدي لواحد وأفعال السجايا فَعل يفعل بضم العين وغير ذلك. فمعنى الصيغة الصرفية ينبني عن علاقاتها السياقية كما أنّ المتعدي من الأفعال ما وصل إلى المفعول به بلا واسطة، كذلك الأفعال التي تدل بصيغتها الصرفية على المشاركة تتطلب فاعلا غير مفرد،

---

[1] تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 210.

أو مفردين متعاطفين بالواو[1]. كما أنّ الفرق بين النواسخ الفعلية وشبيهاتها من الأفعال التامة نحو زال ودام هو فرق في الصيغة أيضا لأنّ إحدى الصيغتين يأتي منها المصدر لدلالتها مع الومن على الحدث ولأنّ الأخرى لا تأتي منها المصدر لأنّها تدل على الومن دون الحدث وإذا كان المصدر بحكم تعريفه هو اسم الحدث فلا جرم أنّ مازال ومادام لا تأتي منهما المصدر فلا نتوقع أن نرى جملة مثل **«زَاوَلَه قائما»**[2].

4- قرينة المطابقة:

هي قرينة لفظية وتكون في العلامة الإعرابية، والشخص والعدد وكذلك النوع والتعيين، فأما العلامة الإعرابية فتكون للأسماء والصفات وللفعل المضارع، فيتطابق فيها الاسمان، والاسم والصفة، والمضارعان المتعاطفان. وأما الشخص ويقصد به ضمائر المتكلم والخطاب والغيبة. فإذا كان الفعل مسندا إلى الاسم الظاهر فهذا الاسم في قوة الضمير الغائب. أما إذا كان الفعل نواة جملة خبرية مبتدؤها ضمير فإنّ الفعل لابد أن يطابق من حيث الشخص ما تقدمه من ضمير. أما العدد فإنّه يميّز بين الاسم والاسم، وبين الصفة والصفة، وبين الضمير والضمير (سواء أكان الضمير للشخص أو للإشارة أو الموصول) ومن هنا يتطابق الاسم والاسم، والصفة والصفة، والضمير المبتدأ وإسناد الفعل الذي في جملة خبره من حيث الإفراد والتثنية والجمع. وأما النوع (التذكير والتأنيث) فإنّه يكون أساسا للأسماء والصفات والضمائر بأنواعها. وتتطابق الأفعال مع هذه الأقسام عند إسنادها إليها أو إلى الضمائر العائدة عليها.

---

[1] تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 210-211.

[2] المرجع نفسه، ص211.

وأمّا التعيين ويقصد به التعريف والتنكير فلا يكونان إلا للأسماء، فإذا لحقت **"ال"** بالصفة كانت **"ال"** موصولة والصفة الصريحة صلتها، وتكون **"ال"** في هذه الحالة من قبيل الضمائر الموصولة لا أداة للتعريف [1].

ولاشك إنّ المطابقة في أيّة واحدة من هذه المجالات الخمسة تقوي الصلة بين المتطابقين، فتكون هي نفسها قرينة على ما بينهما من ارتباط في المعنى، وتكون قرينة لفظية على الباب الذي يقع فيه ويعبر عنه كلّ منهما. فالمطابقة توثق الصلة بين أجزاء التركيب التي تتطلبها، وبدونها تتفكك وتصبح الكلمات المتراصة منعزلا بعضها عن بعض، ويصبح المعنى عسير المنال[2].

ومن أمثلة المطابقة مايلي:نقول مثلا: **«الأخَوَانِ المُجْتَهِدَانِ يَدْرُسَانِ»** فعند إزالة المطابقة في الإعراب تصبح الجملة **«الأخَوَان المُجْتَهِدَيْنِ يَدْرُسَان»**، وعند إزالتها في الشخص تصبح **«الأخَوَان المُجْتَهِدَان تَدرُسَان»**، وعند إزالتها في العدد تصبح **«الأخَوَان المُجْتَهِدُ يَدرسُون»**، وعند إزالتها في النوع تصبح **«الأخَوَان المُجْتَهِدَتَان يَدرُسَان»**، وعند إزالتها في التعيين تصبح **«الأخَوَان مُجْتَهِدَان يَدرُسَان»**، وعند إزالتها في جميع ذلك تصبح **«الأخَوَان مُجْتَهِدَاتِ تَدْرُسُ»**.

ومنه فإنّ إزالة المطابقة من جهة واحدة أو من جهات متعددة تذهب بعلائق الكلمات وتقضي على الفائدة من التعبير؛ أي أنّها تزيل المعنى المقصود، كما أنّ وجود هذه المطابقة يعين على إدراك العلاقات التي تربط بين المتطابقين، ومن هنا نصل إلى فهم طبيعة المطابقة وكونها قرينة لفظية على المعنى المراد[3].

---

[1] تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 212.

[2] المرجع نفسه، ص 212- 213.

[3] المرجع نفسه، ص 213.

5- قرينة الربط :

هي قرينة لفظية على اتصال أحد المترابطين بالآخر ويقوم بإنشاء " علاقة نحوية سياقية بين مكونات الجملة وبين الجملة"[1]، والمعروف أنّ الربط ينبغي أن يتم بين الموصول وصلته، وبين المبتدأ وخبره، وبين الحال وصاحبه، وبين المنعوت ونعته، وبين القسم وجوابه، وبين الشرط وجوابه، ويتمّ أيضا بالضمير العائد الذي تبدو فيه المطابقة كما يفهم منه الربط أو بالحرف أو بإعادة اللفظ أو إعادة المعنى أو باسم الإشارة أو "ال" أو دخول أحد المترابطين في عموم آخر. وحين يعود الضمير يكون عوده على مذكور متقدم لفظا ورتبة، أو لفظا دون رتبة، أو رتبة دون لفظ. ويعود بعض الضمائر على متأخر لفظا ورتبة كضمير الشأن، وقد يعود على مفهوم. فإذا عاد على مذكور طابقه من حيث الشخص والعدد والنوع، ومن هنا كان الضمير في قوله تعالى: **{ لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُم جَزْءٌ مَقْسُوم }**[2] عائدا على الكافرين لا على الأبواب ولو أعاده على الأبواب لقال «منها»، وأمّا عوده على مفهوم من الكلام السابق فنحو قوله تعالى: **{ وَإِنْ تَدْعُ مِثْقَلَةٌ إِلى حِمْلِهَا لاَ يُحمَلُ مِنْهُ شَيْءٌ وَ لَو كَانَ ذَا قُرْبَى }**[3] فالضمير المستتر في كان كما يقول النحاة عائد مفهوم من الفعل «تدع»؛ أي «وَلَوْ كَانَ المَدْعُو ذَا قُرْبَى»، وقد يكون عود الضمير على مرجعه مباشرا نحو **«هَذَا الذي أعْرِفُهُ»**، وقد يكون بواسطة سببي نحو **«هَذَا الذِي أعْرِفُ رَجُلاً يَعْرِفُهُ»**، أو داخل في حيز جملة معطوفة على الجملة المراد ربطها نحو **«الذي يَبْكِي فَيُضْحِكُ النَّاسَ مِنْهُ هو المُمَثِل»**، ويكون العطف هنا بالفاء فقط ومن ثم يعتبر الفاء هنا رابطا حرفيا وتتضافر في الربط مع الضمير العائد[4].

---

[1] مصطفى حميدة: نظام الإرتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص 158.

[2] الحجر / 44.

[3] فاطر / 18.

[4] تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 213،215.

والربط بالحرف يكون كوقوع الفاء في جواب الشرط (ومثلها إذا الفجائية)، فتكون قرينة لفظية على أنّ ما اقترن بها هو جواب الشرط، فإذا قلنا مثلا: **«إِنَّ رَجُلاً مِنْهُم كَلَّمَكَ فَكَلِّمْهُ»** فإنّ الفاء هنا رابطة بين الجواب والشرط، ولو أزيلت لصحّ في **«إنّ»** التي في صدر الجملة أن تكون مخففة من الثقيلة، وأن يكون فعل الأمر بغير الفاء على سبيل الاستئناف، ولكنّ وجود الفاء أزال هذا اللّبس الممكن، ولاشكّ أنّ الفاء حين تزيل هذا اللّبس تكون قرينة لفظية على المعنى بربطها بين الشرط والجواب[1]، ومثل ذلك يقال في اللام الواقعة في جواب لولا والواقعة في جواب القسم، والفاء الواقعة في جواب أمّا، ومن هذا يبدو أنّ الأجوبة تفتقر إلى هذه الروابط الحرفية، حتى يعلن بهذه القرائن اللفظية أنّها أجوبة[2].

والربط يكون أيضا بإعادة اللفظ وهو الأصل فيه لأنّه أدعى للتذكير وأقوى ضمانا للوصول إليه، ويحدث الكثير من الربط في القرآن الكريم بإعادة اللفظ كما في قوله تعالى: **{ قَالَ أَفَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ مَا لاَ يَنْفَعُكُمْ شَيْئاً ولاَ يَضُرُّكُم، أُفٍّ لَكُم ولِمَا تَعْبُدُون مِنْ دُونِ اللهِ أَفَلاَ تَعْقِلُون }**[3] حيث تكرر ذكر لفظ الجلالة بدلا من أن يقول **«من دونه»**[4]، وأيضا قوله تعالى: **{ الحَاقَّةُ مَا الحَاقَّةُ }**[5]، فإعادة المرجع بلفظه رابط أقوى من إعادة ضميره عليه؛ لأنّ لفظه أقوى من الكناية عنه، وكذلك يكون الربط بإعادة منعى اللفظ نحو **«شِعَارِي لَا إله إلا الله»** و **«دَيْدَنِي لاَ نَجَاحَ بلاَ تَعَب»** ومثل **«مُحَمّد شَفِيعِي نَبي الله»**، وكان الكلام الذي قبل البيان على نية التمام، ثم جاء البيان للإيضاح فكان من قبيل الربط، ومن استعمال اسم الإشارة في الربط قوله تعالى: **{ يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الجَمْعِ ذَلِكَ يَوْمُ التغابن}**[6].

---

[1] الأشموني: شرح الأشموني، ج1، ص 588.

[2] تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 215-216.

[3] الأنبياء / 66-77.

[4] تمام حسّان:البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني،عالم الكتب،القاهرة،1993،ط1،ص109-110.

[5] الحاقة / 01.

[6] التغابن / 09.

وكذلك قوله تعالى: **{ والذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بآيَاتِنَا أوْلَئِكَ أصْحَابُ النَّار...}**[1]، ويعود على الاسم الظاهر ضمير الغائب نحو **«زَيْدٌ رَأيْتهُ»**؛ لأنّه في قوته في حقل المطابقة إلا أن يكون الظاهر منادى فيكون في قوة ضمير الخطاب نحو **«يَا زَيْدٌ بُشْرَاكَ»**؛ فإنّ الكاف هنا تقف بإزاء زيد او مختص فيكون في قوة ضمير التكلم نحو **«نَحْنُ العَرَبُ نُكْرِمُ الضَّيْفَ»**؛ إذ أنّ حرف المضارعة هنا هو النون في المطابقة، كما يقف الاسم الظاهر هنا بإزاء **«**نحن**»**[2].

6- قرينة التضام :

هي قرينة لفظية ويمكن فهمها على وجهين هما:

أ- أنّ التضام هو الطرق الممكنة في رصف جملة ما، فتختلف طريقة كلّ منهما عن الأخرى تقديما وتأخيرا، وفصلا ووصلا، وهلم جرا. ويمكن أن نطلق على هذا الفرع من التضام اصطلاح **"**التوارد**"**، وهو بهذا المعنى أقرب إلى الاهتمام بدراسة الأساليب التركيبية البلاغية الجمالية منه إلى دراسة العلاقات النحوية والقرائن اللفظية.

ب- أنّ المقصود بالتضام أن يستلزم أحد العنصرين التحليليين النحويين فيسمى التضام هنا **"**التلازم**"**، أو يتنافى معه فلا يلتقي به فيسمى هذا **"**التنافي**"**، وعندما يستلزم أحد العنصرين الآخر، فإنّ هذا الآخر قد يدل عليه بمبنى وجودي على سبيل الذكر الذي نريده في هذا المبحث[3].

وقد أسلفنا الذكر أنّ التلازم إما أن يكون بالمبنى الوجودي؛ وهو الذكور، وإما أن يكون بالمبنى العدمي؛ وهو لا يتحقق بعلامة، والملاحظ في أمن اللّبس أن يكون نتيجة الذكر

---

[1] التغابن / 10.

[2] تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 216.

[3] المرجع نفسه، ص 217.

فيكون الذكر قرينة على المعنى المراد، ويتم ذلك الذكر على طريق الافتقار أحيانا، كما في تلازم الموصول صلته، وتطلب كلاً وكلتا مضافا إليه معرفة مثنى، والتلازم بين حرف الجر ومجروره، والمبهم وتمييزه، وواو الحال وجملة الحال، وحرف العطف والمعطوف، والنواصب، والجوازم، والفعل المضارع،و الجواب الذي لا يصلح شرطا، والحرف الرابط وهلم جرا. ولا يكون استتار العلامة التي يتحقق بها المبنى الذي يشير إليه التضام إلا بقرينة، فتكون القرينة في الماضي هي وضع صورة الفعل الذي استتر فيه الضمير بإزاء صور الأفعال الأخرى ذوات الضمائر المتصلة، فتكون المقابلة أساسا لفهم خصوص الضمير المستتر بواسطة صورة فعله دون حاجة إلى ذكر الضمير، ودلالة الفعل بصورته الإسنادية على ضمير ما هو التفسير المضبوط لما قصده النحويون باصطلاح **"الاستتار"**. فليس في المسألة ما يشبه الكلام في الغيبيات والظنّيات كما زعم البعض، فالفاعل يذكر إختيارا مع بعض صيغ الماضي لدلالة القرائن عليه عند الاستتار. أما في المضارع فإنّ حروف المضارعة تفيد المعاني التصريفية التي تؤخذ في الماضي من الضمائر المتصلة، فإذا استتر الضمير في المضارع فإنّ حرف المضارعة إحدى قرائن تقديره بل أهم هذه القرائن[1]. والاستتار في الأمر في صورة واحدة هي المخاطب المفرد؛ فوقوفها بإزاء بقية الصور يدلّ من طريق القيمة الخلافية على خصوص الضمير المستتر. وهكذا تعين القرائن كالقيمة الخلافية، والربط بالمرجع، وحروف المضارعة على تحديد معنى الضمير المستتر. ويكون الاستتار في ضمير الفاعل، ونائب الفاعل، اسم كان. أمّا الذكر والحذف فإنّهما يكونان فيما عدا ذلك من الضمائر وغيرها من أقسام الكلم جميعا، على أن يكون الحذف دائما مع وجود القرينة الدالة على المحذوف. فالمضاف والمضاف إليه يتطلب أحدهما

---

[1] تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 217- 218.

الآخر ويحذف كل منهما مع وجود القرينة نحوقوله تعالى: **«واسْأل القَرْيَةَ»** و**«ولله الأمْرُ مِنْ قبْلُ ومِنْ بَعْدُ»** والمبتدأ والخبر متلازمان ويحذف كل منهما بالقرية.

والموصوف وصفته متلازمان ولكن كلا منهما يحذف فتدل عليه القرينة عند حذفه نحو **«صَلَّيْت بالجَامع»** والمراد المسجد الأقصى، والضمير العائد يذكر فيكون قرينة دالة على الارتباط بين جملة فرعية أو نحوية وبين بقية الأجزاء الجملة الكبرى. ولكنّه إذا قامت قرينة أخرى تفيد ما يفيده هذا الضمير أو تدل على هذا الضمير العائد أم كان حذفه نحو **«ما هَذَا الذي صَنَعْتَ»**، وقوله تعالى: **{ واتّقُوا يَوْمًا لاتَجْزي نَفْسٌ عن نَفْسٍ شَيْئًا }**[1]. ويحذف هذا العائد إذا كان أول مفعولي ظنّ نحو**«زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمًا»** لوجود القرينة الدالة عليه وهي المبتدأ الذي هو مرجع هذا الضمير[2].

والفعل يذكر أو يحذف إذا دلت عليه القرينة بالتفسير نحو قوله تعالى: **{ إذَا السَّماءُ انْشَقَّت، وأذِنَتْ لِرَبِّهَا وحُقَّت }**[3]، أو دخول الأدوات التي تتطلب الأفعال على الاسم الموصول نحو قول الرّسول صلى الله عليه وسلّم: **«التَمِس ولَو خَاتَمًا من حَدِيد»**، أو أن يذكر ما يطلب المحذوف من غير ذلك نحو **«إنّ زَيْدَا هَلَكَ أو كَادَ»**، فالحذف لا يتم إلا بقرينة تدل على المحذوف ولا مانع في كلّ ذلك من ذكر المحذوف[4]. كما أورد النحاة عبارات محفوظة قالوا إنّها على حذف الفعل وجوبا، وأكثر ما يرد من هذه المنصوبات يمكن تفسيره على معنى المخالفة؛ فتكون الفتحة قيمة خلافية تفرق بين معنى هذه المنصوبات في حالة النصب، وبين معناه في حالة الرفع نحو **«شَأنَكَ والحجَّ»**، **«كلُّ شَيْءٍ ولا شَتيمَةَ حُرٍ»**، **«انْتَهُوا خَيْرًا لكم»**، **«أقائِمًا وقدْ قعَدَ النّاسُ»**.

---

[1] البقرة / 48.

[2] تمام حسّان: اللغة العربيةمعناها ومبناها، ص 219.

[3] الإنشقاق / 01-02.

[4] تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 219.

والجمل الفرعية كذلك تحذف عند أمن اللّبس أي عند إغناء القرائن عن ذكرها، وذلك كحذف جملة جواب الشرط في نحو قوله تعالى: **{ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الأَرْضِ}**[1] وكذلك قوله تعالى: **{ وأَنْتُم الأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُم مُؤْمِنِين }**[2]، بل قد تحذف الجملة الشرطية بجزءيها عند دلالة القرينة إذ يؤمن اللّبس، وإذا دلّت القرائن على جملة الخبر فأمن اللّبس مع حذفها فمن الممكن أن تحذف نحو الجواب على قوله: **«من الذي حَفِظَ الدَرسَ ؟»** بقولك **«علي»**؛ أي **«علي حفظ الدرس»**. وتحذف الجملة التي قطع عنها الظرف بقرينة دالة عليها كسبق الذكر، وتنوين الظرف للقطع كقوله تعالى: **{ وأَنْتُم حِينَئِذٍ تَنْظُرُون }**[3] أي **«حِينَ إِذْ بَلَغَت الرُوحُ الحَلْقُوم»**، وقد جاء تقدير هذه الجملة على هذه الصورة بخصوصها بقرينة سبق الذكر[4] في قوله تعالى: **{ فَلَولاَ إِذَا بَلَغَتِ الحَلْقُومَ }**[5].

إذًا فالذكر قرينة لفظية، والحذف إنّما يكون بقرينة لفظية أيضا ولا يكون تقدير المحذوف إلا بمعونة هذه القرينة، وأهم القرائن الدالة على المحذوف هي الاستلزام وسبق الذكر، وكلاهما من القرائن اللفظية الداخلة في مفهوم التضام[6]. والتنافي عكس التضام وإن أدخلناه تحته باعتباره قسما للتلازم، وهذا التنافي قرينة سلبية على المعنى يمكن بواسطتها أن نستبعد عن المعنى أحد المتنافيين عند وجود الآخر، فإذا وجدنا **"ال"** استبعدنا معنى الإضافة المحضة، وإذا وجدنا التنوين استبعدنا معنى الإضافة بقسميها، وإذا وجدنا المضمر استبعدنا نعته، وإذا وجدنا **"إن"** المكسورة الهمزة مخففة من الثقيلة استبعدنا المضمر أن يكون اسما لها، وإذا وجدنا كلاّ وكلتا استبعدنا فيما أضيف إليهما أن يكون مفردا أو جمعا أو نكرة، وإذا وجدنا **"ذو"** استبعدنا فيما أضيف إليها أن يكون ضميرا، وإذا وجدنا حرف الجر استبعدنا فيما

---

[1] الأنعام / 35.

[2] آل عمران / 139.

[3] الواقعة / 84.

[4] تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 219- 221.

[5] الواقعة / 83.

[6] تمام حسّان: اللغةالعربية معناها ومبناها، ص 221.

يتلوه أن يكون جملة محكية، وإذا وجدنا **"لولا"** استبعدنا أن يكون لمبتدئها خبر وهلم جرا. وهكذا يكون التنافي قرينة لفظية سلبية لا إيجابية[1].

وهناك مسألة أخرى تتفرع عن التضام وهي الفصل أو عدم الفصل بين المتلازمين؛ فمن الفصل مثلا ما يحدث من الفصل بضمير الفصل بين المبتدأ والخبر، وبين جزئي الجملة المنسوخة، وكذلك الفصل بكان الزائدة بين ما والتعجب، وأيضا الفصل بما بين ليت ومدخولها...الخ. أما عدم الفصل فيتضح من منعه في الحالات الآتية: منع الفصل بين لا ومدخولها، وكذلك منع الفصل بين الصفة والموصوف، وأيضا منع الفصل بين العاطف والمعطوف، وبين الموصول وصلته...الخ.

ومن مظاهر قرينة التضام أيضا أنّ الاسم الواقع بعد الأدوات التي لا تدخل إلا على الأفعال في الاشتغال لا يكون إلا منصوبا على المفعولية لفعل محذوف مقدر يفسّره المذكور؛ لأنّه لو رُفِع لكان مبتدأ ولعدّت هذه الأدوات داخلة على الأسماء على عكس حظها من التضام، وفي ذلك يقول الأشموني: **"** لا يجوز رفع الاسم السابق على أنّه مبتدأ؛ لأنّه لو رفع والحالة هذه لخرجت هذه الأدوات عما وضعت له من الاختصاص بالفعل **"**[2].

ولاشك أنّ التضام مبرر قبول التقدير سواء عند الاستتار، أو عند الحذف، فالاستتار والحذف إنّما يكونان للعناصر التي تتطلبها عناصر أخرى، فيكون هذا التطلب أساسا لقبول تقدير المستتر، أو المحذوف، أو متعلق الظرف، أو الجار والمجرور، وتتضافر معه قرائن أخرى كسبق الذكر عند الحذف، وكدلالة الصيغة عند الاستتار[3].

---

[1] تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 221.

[2] ينظر: الأشموني: شرح الأشموني، تح: محي الدين، ج1، ص 118.

[3] تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 224.

7- قرينة الأداة :

هي قرينة لفظية تستخدم في التعليق، وتعتبر من القرائن الهامة في الاستعمال العربي. والأدوات على نوعين: أحدهما الأدوات الداخلة على الجمل والثاني الأدوات الداخلة على المفردات؛ فأما الأدوات الداخلة على الجمل فرتبتها على وجه العموم الصدارة، وأما الأدوات الداخلة على المفردات فرتبتها دائما رتبة التقدم، ومثال أدوات الجمل النواسخ جميعا، وأدوات النفي والتوكيد، والاستفهام، والنهي، والتمني، والترجي، والعرض، والتخصيص، والقسم، والشرط، والتعجب، والنداء. ومثال الأدزات الداخلة على المفردات حروف الجر والعطف، والاستثناء، والمعية، والتحقيق، والتعجب، والتقليل، والابتداء، والنواصب، والجوازم التي تجزم فعلا واحدا. ولكل أداة من هذه الأدوات ضمائمها الخاصة فهي تتطلب بعدها شيء بعينه، فتكون قرينة متعددة جوانب الدلالة، حيث تدل بمعناها الوظيفي وبموقعها وبتضامها مع الكلمات الأخرى وبما قد يكون متفقا مع وجودها من علامات إعرابية على ضمائمها، وهذا التعدد في جوانب الدلالة بقرينة الأداة يجعلها في التعليق النحوي قرينة لفظية من الأهمية بما كان[1].

ومن الأمثلة التي يمكن أن نضربها للتعليق بقرينة الأداة ما يمكن أن يستفاد من واو المعية من التفريق بين المفعول به الذي تدل عليه أساسا قرينة التعدية، وبين المفعول معه وتدل عليه أساسا قرينتان أحداهما المعية والأخرى الواو نحو **«فُهِمْتُ الشَرْحَ»**، وفي المقابل نقول: **«فُهِمْتُ والشَرْحَ»**، وكذلك **«غَنَّيْتُ زَيْدًا أُغْنِيَة»**، وفي المقابل نقول: **«غَنَّيتُ وزَيْدا أُغْنِيَةً»**، فلا الفتحة بمفردها أغنت فتيلا في تمييز المعنيين، ولا هي والرتبة معا في

---

[1] تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 224- 225.

اتحادهما في البابين، وإنما يكون التفريق بينهما بأمرين الأول القيمة الخلافية الناتجة من مقابلة التعدية بالمعية. والثاني القيمة الخلافية الناتجة من مقابلة وجود الواو وعدمه[1].

ومعنى المعية لا يفهم بغير الواو، فلما اجتمع في الواو أمر التفريق بين المعنيين صارت هي القرينة الوحيدة الدالة على المفعول معه، وأصبح عدمها قرينة مفعول به. ومثال ذلك ما تفيده أداة الاستثناء من فرق بين البدل والمستثنى نحو**«حَيَيْتُ القَوْمَ زَيْدًا»**، وفي المقابل نقول: **«حَيَيْتُ القَومَ إلاَّ زَيدًا»**، والنفي والقصر في **«مَا قامَ إلاّ زَيدٌ»**[2].

8- قرينة النغمة :

ويقصد بها التنغيم، وهو " ارتفاع الصوت وانخفاضه أثناء الكلام"[3] كما أنّه الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق، فالجمل العربية تقع في صيغ وموازين تنغيمية هي هياكل من الأنساق النغمية ذات أشكال محددة. فالهيكل التنغيمي الذي تأتي به الجملة الاستفهامية وجملة العرض غير الهيكل التنغيمي الذي تأتي به جملة الإثبات، وهنّ يختلفن من حيث التنغيم عن الجملة المؤكدة، فلكل جملة من هذه صيغة تنغيمية خاصة، فاؤها ولامها وزوائدها وملحقاتها نغمات معينة، بعضها مرتفع، وبعضها منخفض، وبعضها يتفق مع النبر، وبعضها لا يتفق معه، وبعضها صاعد من مستوى أسفل، وبعضها هابط من مستوى أعلى. فالصيغة التنغيمية منحنى نغمي خاص بالجملة، يعين على الكشف عن معناها النحوي، كما أعانت الصيغة الصرفية على بيان المعنى الصرفي للمثال[4].

والتنغيم في الكلام يقوم بوظيفة الترقيم في الكتابة، غير أنّ التنغيم أوضح من الترقيم في

---

1 تمّام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 225.

2 المرجع نفسه، ص نفسها.

3 تمام حسّان مناهج البحث في اللغة، ص198.

4 تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 226.

الدلالة على المعنى الوظيفي للجملة؛ باعتبار أنّ التنغيم يستعمل النغمات أكثر مما يستعمله الترقيم من علامات كالنقطة، والفاصلة، والشرطة، وعلامة الاستفهام، وعلامة التأثر...الخ. ولقد كانت اللغة العربية الفصحى في عصرها الأوّل ككل لغات العالم قد أهملت ذكر الأدوات في الجملة اتكالا على التعليق بالنغمة، فكان من الممكن أنّ فهم معنى الدعاء من قولهم **«لا وشَفَاكَ الله»** بدون الواو، اتكالا على ما في تنغيم الجملة من وقفه واستئناف، ومع ذلك لم يكن ثمة مفر لمن دوّنوا التراث من الاحتفاظ دائما بهذه الأدوات، بسبب عدم وجود ذلك الترقيم أو التنغيم في الكتابة. فكان لابد لهم من ضمان أمن اللّبس في المعنى، بواسطة اطراد ذكر الأدوات. ومن أمثلة حذف الأداة بلا لبس قول الشاعر **ابن أبي ربيعة** :

ثم قالوا: تُحِبُّها ؟ قُلْتُ: بَهْرًا عَدَدَ النَّجْمِ وَالحَصَى وَالتُّرَاب

فقد أغنت النغمة الاستفهامية في قوله: **«تحبها»** بما لها من صفة وسيلة التعليق عن أداة الاستفهام، فحذفت الأداة، وبقي معنى الاستفهام مفهوما من البيت. وعند تغيير النغمة في بيت **ابن أبي ربيعة** يمكن أن نفهم منه معنى التقرير للتأنيب أو التعبير أو الإلحاح إلى الاعتراف[1].

وللنغمة دلالة وظيفية على معاني الجمل، تتضح في صلاحية الجمل التأثيرية المختصرة، نحو لا، نعم، يا سلام، الله...الخ لأنّها تقال بنغمات متعددة ويتغير معناها النحوي والدلالي، مع كل نغمة بين الاستفهام، والتوكيد، والإثبات، لمعانٍ مثل الحزن والفرح والشّك والتأنيب والاعتراض والتحقير وهلم جرا. حيث تكون النغمة هي العنصر الوحيد الذي تنسب إليه تباين هذه المعاني، لأنّ هذه الجملة لم تتعرض لتغير في بنيتها، ولم يضف إليها أو يستخرج منها شيء، ولم يتغير فيها إلا التنغيم، وما قد يصاحبه من تغيرات الملامح وأعضاء الجسم

[1] تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 227- 228.

مما يعتبر من القرائن الحالية[1].

• ثالثا : القـرائن تغـني على العوامل :

لقد اتجه النحاة بقولهم بالعامل النحوي إلى إيضاح قرينة لفظية واحدة هي قرينة الإعراب، أو العلامة الإعرابية. فجاء قولهم بالعامل لتفسير اختلاف هذه العلامات بحسب المواقع الجملة، فكانت الحركات بمفردها قاصرة عن تفسير المعاني النحوية وذلك لأنّ المعربات التي تظهر عليها الحركات أقل بكثير من مجموع ما يمكن وروده في السياق من الكلمات. فهناك الإعراب بالحذف، والإعراب المقدر للتعذر، أو للثقل، أو لاشتغال المحل، وهناك المحل الإعرابي للمبنيات والمحل الإعرابي للجمل، وكل هذه الإعرابات لا تتم بواسطة الحركة الإعرابية الظاهرة.

كذلك لو افترضنا أنّ كل الإعرابات تمت على أساس الحركة الظاهرة، فلم يكن هناك إعراب تقديري، ولا إعراب محلي، وبالتالي سنصادف صعوبة أخرى نشأ على أنّ الحركة الواحدة تدل على أكثر من باب واحد. ومن هنا تصبح دلالتها بمفردها على الباب الواحد موضع لبس[2].

لكنّ تمّام حسّان لم يكن من النحاة الذين قالوا بالعامل، وإنّما جاء بنظرية تغني عنه وهي نظرية القرائن النحوية، وهذه القرائن تتعاون مع بعضها بعض في بيان المعنى النحوي، وذلك من خلال ما يسمى بمبدأ الترخص في القرائن النحوية، حيث يرى أنّ الترخص منحصر في القرائن اللفظية، ولا يشمل القرائن المعنوية. وسنحاول فيماي لي أن تضرب أمثلة تطبق هذه الظاهرة على كل قرينة من القرائن اللفظية المعروضة آنفا كل على حدة[3]:

---

1 تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 228.

2 المرجع نفسه، ص 231- 232.

3 المرجع نفسه، ص 233.

1-العلامة الإعرابية :

لقد وقع النحاة ضحايا اهتمامهم الشديد بالعلامة الإعرابية، حين رأوا النصوص العربية تهمل الاعتماد على قرينة الحركة أحيانا، فتضحي بها لأنّ المعنى واضح بدونها اعتماداعلى غيرها من القرائن المعنوية واللفظية[1].

ومن أمثلة ذلك مايأتي يقول **عنترة بن شداد :**

يخْبرْكَ مَنْ شَهِدَ الوَقِيعَةَ أنَّنِي أغْشَى الوَغَى وأعِفُّ عِنْدَ المَغْنَمِ[2]

ومحل الترخص في هذا البيت أنّ الشاعر ألبس حرف الإعراب في كلمة «يُخْبِرْكِ» السكون وحقه الرفع، وقد ساعد على إهدار العلامة الإعرابية المستحقة قرينة الرتبة. قالت العرب: **«وَحُجْرَ ضَبٍّ خَربٍ»**، فأغنت عندهم قرينة التبعية وهي معنوية عن قرينة المطابقة في العلامة الإعرابية وهي لفظية، وكان الداعي إلى ذلك داعيا موسيقيا جماليا، هو المناسبة بين المتجاورين في الحركة الإعرابية وقد سماه النحاة المجاورة[3]. ونجد في قوله تعالى: **{ إنّ الذينَ آمَنُوا والذينَ هَادُوا والصَّابِئُون والنَّصَارى مَنْ آمَنَ باللهِ واليَوْمِ الآخْرِ وعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفَ عَلَيهِمْ ولاَ يَحْزَنُونَ }[4]**، حيث جاءت كلمة **«الصَابُون»** مرفوعة على الرغم من أنّها معطوفة على اسم **«إنّ»** وقد أرجع تمّام حسّان ذلك أنّ هناك ترخصا في العلامة الإعرابية حصل باستبدال الرفع بالنصب وأنّ هناك قرائن أخرى منعت الكلام من أنّ يتطرق إليه اللبس وهذه القرينة هي التبعية، حيث أغنت عن قرينة العلامة الإعرابية.

---

[1] تمّام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 233- 234.

[2] الزوزني: شرح المعلقات السبع، مكتبة المعارف، بيروت، د ط، د ت، ص 123.

[3] تمّام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 234.

[4] المائدة / 69.

2- الرتـــــبـــة :

يتضح الترخص في الرتبة، في عدم حفظها، والاعتراف بوجود رتبة غير محفوظة في النحو، وكذلك عند ما تغنى عنها القرائن الأخرى[1]. ومثال ذلك قول الشاعر:

ألا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْق عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلاَمُ

إنّ الرتبة بين المعطوف والمعطوف عليه محفوظة ملتزمة، ولكن نجد في هذا البيت أنّ المعطوف «رحمة الله» قد تقدّم على المعطوف عليه «السلام». ويرى تمّام حسّان أنّ الذي أغنى عن الالتزام بالرتبة بين هذين المتعاطفين، وجود قرائن أخرى منها:
- شهرة التعاطف بين المتعاطفين على نسق خاص حتى أصبحا كالمثل، ذلك يجعل القارئ ينتبه بسرعة لما يحدث فيهما من ترخص في الرتبة.

- حفظ الرتبة بين حرف العطف والمعطوف.

– توسط المعطوف بين الخبر المقدّم «عليك» والمبتدأ المؤخر «السّلام» ما جعله في حيز الجملة[2].

2-مبنى الصيغة :

من أنواع الترخص في الصيغ أن يطرأ المطل على حركاتها بعد أن كانت قصيرة ومن ذلك قول الشاعر:

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو ولَمْ تَدَعِ

إذ الأصل في صيغة «لم تَهْجُو» هي «لَمْ تَهْجُ»، ولكن مطلت حركة الضمة فتولدت منها

---

[1] تمّام حسّان: اللغة العربية معناها مبناها، ص 236.

[2] المرجع نفسه، ص نفسها.

واو. وترى نظرية القرائن النحوية أنّ ذلك آت من وجود قرائن أخرى دلّت عليه، منها قرينة الأداة «لم»، التي توضح الأصل الذي كان من المفترض أن تأتي على منواله الصيغة.

4- المطابقة :

وتكون في الشخص والنوع والعدد والتعيين والعلامة الإعرابية والترخص يكون فيها جميعا ومثال ذلك :

أ- الترخص في الشخص (الضمائر): الأصل في صياغة الجمل العربية أن يكون هناك تطابق بين عناصرها من حيث نوع الضمائر، ولكن قد يعدل عن ذلك إلى المخالفة بينها، فيحصل أن ينتقل الكلام من الخطاب إلى الغيبة، ومن الغيبة إلى المخاطب ومن المتكلم إلى الغيبة، ومن الغيبة إلى المتكلم وغيرها، ومن أمثلة الترخص في الشخص قوله تعالى: **{ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِين، الرَّحمن الرَّحيم، مَالِكِ يَومِ الدِّين، إيَاكَ نَعْبُدُ وإيَاكَ نَسْتَعِين }**[1]. والعلّة في ذلك تخصيص الخالق بالعبادة وفيه إشارة إلى عظمة شأن المخاطب عزّ وجل أيضا.

ب- الترخص في العدد (الإفراد والتثنية والجمع)، ومثال ذلك قوله تعالى: **{ فَلاَ يُخْرِجَنَّكُما مِنَ الجَنَّةِ فَتَشْقَى }**[2]، إذ المراد فتشقيان، ولكن جاء الكلام على هذه الصيغة ليشير إلى لفتة أسلوبية تبين ذلك التلاحم الموجود بين آدم وحواء حتى صارا كالشيء الواحد. أيضا قول الشاعر:

فَمَنْ يَكُ أمْسَى بالمَدينَةِ رَحْلَهُ فإنّي وَقَيَّارٌ بها لَغَريبُ

---

[1] الفاتحة / 01- 05.

[2] طــه / 117.

فالأصل في «غَريبُ» أن تأتي مثنى «غَريبَان» لأنّه إخبار عن مثنى، ولكنّ جاء بصيغة الإفراد لأنّ قرينة التبعية التي دلّ عليها العطف بالنسق في قوله: **«فإنّي وَقيَّارٌ»**، بيّنت أنّ الحديث عن اثنين وليس عن واحد.

ج- الترخص في النوع (التذكير والتأنيث) ومثال ذلك قول الشاعر :

كرب القَلْبِ مِنْ هَوَاه يَذُوبُ حِينَ قالَ الوُشَاةُ هِنْدٌ غَضُوبُ

لقد أحدث الشاعر في هذا البيت ترخصا في المطابقة من حيث النوع، حيث أسند صفة الغضب بالتذكير **«غَضُوبُ»** لمؤنث ثمتل في هند.

د- الترخص في التعيين (التعريف والتنكير): ومثال ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: **«من قال حين يسمع النداء: اللّهُمَ رَبُّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَةِ، والصَّلاَةِ القَائِمَةِ آتِ مَحَمَّدًا الوَسِيلَةَ والفَضِيلَةَ، وابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الذي وَعَدْتَهُ. حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ القِيَامَةِ»**[1]، ففي هذا الحديث النبوي حَدَثَ ترخص في المطابقة من حيث التنكير والتعريف، حيث وصفت كلمة **«مقامًا»**وهي نكرة، باسم الموصول **«الذي»**، وهو من المعارف، الذي سوغ هذا هو أنّ كلمة **«مقامًا»** وصفت بنكرة بعدها وهي «محمودا»، فأكسبها ذلك قدرا من التخصيص، قربها من المعرفة[2]، فساغ بذلك وصفها بمعرفة.

5- الـربـط :

يعتبر عود الضمير من الروابط الهامة في الجملة ولكن الارتباط قد يتم بقرائن أخرى فيصبح المعنى واضحا دون حاجة إلى الضمير الرابط[3]. ومن ذلك قوله تعالى: **{ وَاتَّقُوا**

---

[1] أبوزكرياء النووي: رياض الصالحين، تح: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدهاق، دار الفيحاء، دمشق، ط13، 1999، ص 337.

[2] تمّام حسّان: البيان في روائع القرآن، ص 242.

[3] تمّام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 238.

يَوْمًا لاَتَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا }[4]، فقد حذف في هذه الآية الضمير العائد على الموصوف **«يَوْمًا»** والتقدير **«لا تجزي فيه»**، والذي سَوَّغَ هذا الحذف وجود قرينة لها أثر في جعل الكلمات مسجمة ومترابطة مع بعضها بعض، وهي قرينة التبعية بالنعت، والتي ساهمت في الربط بين المنعوت **«يومًا»** والنعت **«لاَ تُجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا»**، وعلى الرغم من غياب الضمير العائد إلى المنعوت.

6- التضـام :

من أمثلة الترخص في التضام باعتبارها قرينة ما يأتي[1]:

يقول الشاعر:

فَطَلّقْهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكُفْءٍ وَإلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَهَا الحُسَامُ

فقد حذف الشاعر فعل الشرط بعد أداة الشرط **«إن»** (إلاّ في بداية العجز مركبة من إن الشرطية، ولا النافية أدغمتها مع بعضها)، والذي سَوَّغَ حذفه وجود دليل على هذا الفعل في صدر البيت **«فَطَلّقْهَا»** دلّ على أنّ المراد هو **«إلاّ تطلّقها يعل مفرقك الحُسَامُ»** وساعد عليه حذفه قرينة الأداة **«إنْ»**، والتي تتطلب فعل شرط وجزابه، ولمّا كان المعنى مفهوما من السياق أمكن الاستغناء عنه. ويقول الشاعر أيضا :

فَزَجَّجْتُهَا بِمِزَجَةٍ زَجَّ القَلُوصَ أبي مَزَادَه

وأصل الكلام قبل الفصل بين المضاف والمضاف إليه **«زَجَّ أبي مَزَادَهْ القَلُوصَ»** وقد حدث هذا الفعل بينهما لوجود قرائن منعت اللّبس من أنّ يطرأ عليه، ومنها قرينة العلامة الإعرابية التي تقوم بدوركبير في تحليله المراد، حيث إنّ الكلمة التي فصلت بين المتضامين

---

[1] تمّام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 239.

هي «القَلُوصَ»، وقد جاءت منصوبة، ما يجعل القارئ يستبعد أن تكون مضافا إليه، وبمجيء كلمة «أبِي مَزَادَه» مجرورة بالياء، وقبلها كلمة مفتقرة لمضاف إليه وهي «زَجَّ»، اقتضبت قرينة العلامة الإعرابية والمعنى أن تكون بينهما علاقة إضا

7- الأداة :

من أمثلة الترخص في الأداة مايلي

- حذف الفاء الرابطة بين الشرط وجوابه: كقول الشاعر:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلاَنِ

فقد حذف الشاعر الفاء؛ إذ أنّ أصل الكلام «مَنْ يَفْعَل الحَسَنَات فالله يَشْكُرُها» ولكن الذي ساعد على اهدار الفاء هو وجود قرائن اخرى منها علاقة التضام الناشئة بين الشرط وجوابه، ودلّت عليها قرينة الأداة المتمثلة في اسم الشرط "من"وبتضافر هذه القرائن ساغ حذف الفاء الرابطة بين فعل الشرط وجوابه.

– حذف "لا" في قوله تعالى: **{ تَا اللهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ }**[1]. حيث دلّت قرينة التضام على المعنى فأمن معها اللّبس[2].

8- النـغمـة :

يمكن أن تلتمس الترخص في قراءة القرآن الكريم، باعتبار أنّ التّنغيم يظهر في الكلام المنطوق، ومثال ذلك في قوله تعالى: **{أأنْتَ قُلْتَ للنَّاس اتَّخِذُونِي وَ أُمِّي إلَهَين مِنْ دُون الله}**[3]؛ لو وقف القارئ على لفظ الجلالة «الله» بدون نغمة الاستفهام، وإنّما بنغمة الترتيل

---

[1] يو سف / 85.

[2] تمّام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 239.

[3] المـا ئدة / 116.

العادي فإنّ السامع قد لا يحس غرابة في ذلك[1]، والسبب هو وجود قرينة أخرى دلّت على معنى الاستفهام، وهي قرينة الأداة المتمثلة في همزة الاستفهام، وعلة الرغم من غيابه في النطق. ومنه فالقرائن تتضافر على إيضاح المعنى الوظيفي النحوي، كما أنّ القرينة تسقط عند إغناء غيرها عنها، فمثلا في قوله تعالى: **{ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ }**[2]، فالقارئ يدرك من خلال فهمه لظاهرة تتضافر القرائن وإغناء بعضها عن بعض أن المناسبة الموسيقية الصوتية دعت إلى اهمال العلامة الإعرابية، وأنّ الرتبة واقتران الخبر باللام أوضحا أنّ لفظ **«هذان»** لا يمكن فيه إلا أن يكون اسم إن. ولم يعد للعلامة الإعرابية بعد ذلك من الأهمية ما يحتم الاحتفاظ بها ولاسيما أمام إرادة المناسبة الموسيقية بين أصوات المتلازمين[3].

---

[1] تمّام حسّان: اللغة العربية معناهاومبناها، ص 240.

[2] طـه / 63.

[3] تمّام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 24.

خـــاتـــــــمة

لقد سعى هذا البحث على امتداد فصوله إلى دراسة مناحي الفكر النحوي عند تمّام حسّان، ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها مايلي :

- يعد تمّام حسّان من الباحثين الرافضين لنظرية العامل، ومن الذين سعوا إلى إيجاد بديل عنها، والمتمثل في نظريته التي سماها بنظرية القرائن النحوية.

- لم تأت نظرية القرائن النحوية من دون بادرة سابقة، بل لها في التراث اللغوي جذور، وأبرزها نظرية النّظم **لعبد القاهر الجرجاني**.

- لم يلغ تمّام حسّان دلالة العلامة الإعرابية على المعاني، كما أنّه لم يخص بعض العلامات بالدلالة دون أخرى، ولم يحمّل العلامة عبء بيان المعاني لوحدها، ولكنّه ذهب إلى أنّها قرينة تتعاون مع غيرها من القرائن في الدلالة على المعاني النحوية.

- لقد قصد الأستاذ تمّام حسّان من نظرية إلغاء العامل والإعرابين التقديري والمحلي أن تكون نظريته سبيلا إلى تيسير النحو وتلخيصه من الشوائب التي جعلت المتعلمين والمعلمين يَنْعَتُونَه بالصعوبة والعسر.

وأخيرا أنّ هذا البحث نوافذ ومجلات بحثية خصبة من الممكن أن تكون لنا مشاريع علمية مستقبلية. وتتمثل هذه النوافذ في الإلتفاتات إلى جوانب أخرى من الفكر النحوي عند الأستاذ تمّام، كالخوض في جزئية من جزئيات نظرية القرائن النحوية والتوسع فيها، أو الغوص في الكتب النحوية التراثية لإكمال ما بدأه من التنظير لمبحث الاستصحاب النحوي بصبغة عملية.

ولا ندّعي في بحثنا أنّنا قلنا الكلمة الفصل، ولا أنّنا قدّمنا الصورة الوافية الكافية لفكر تمّام حسّان النحوي، بل ما قصدنا إليه في هذا البحث المتواضع هو أن نفتح نافذة من نوافذ الفكر النحوي عند هذا الباحث، نأمل أن تتلوها بحوث أخرى تسلط الضوء على جانب آخر من

جوانب الفكر النحوي عند تمّام حسّان، وعند غيره من النحويين الذين أفادوا المكتبة النحوية العربية بجهودهم وبحوثهم العلمية.

قـــــائمة المصـــــادر والمراجـــــع

❖ القرآن الكـــريم .

المصـــادر والمراجـــع :

1/ ابن الخباز: توجيه اللمع شرح كتاب اللمع، تح: فائز زكي محمّد دياب،دار السّلام، ط$_2$، 2007م.

2/ ابن السرّاج: الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ج$_1$، ط$_4$، 1999م.

3/ ابن منظور: لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير، دار المعارف، القاهرة، دط، دت.

4/ ابن يعيش: شرح المفصل، تح: أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

5/ أبو زكرياء النووي: رياض الصالحين، تح: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدهاق، دار الفيحاء، دمشق، ط$_{13}$، 1999م.

6/ أبو محمّد القاسم الحريري: شرح ملحة الإعراب، تح: بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية، دط، 2003م.

7/ أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والإمتداد، دار الأمان، الرباط، ط$_1$، 2006م.

8/ أحمد فتح الله: معجم ألفاظ الفقه الجعفري، مطابع المدخول، الدمّام، ط$_1$، 1995م.

9/ الأصبهاني: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار الكتب العربي، بيروت- لبنان، ط$_1$، 1985م.

10/ البهيقي: شعب الإيمان، تح: محمّد سعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط$_1$، 1985م.

11/ الجوهري: الصحاح، تح: أحمد عبد الغفور العطّار، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط$_1$، 1987م.

12/ الخليل ابن أحمد الفراهيدي: العين، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ج$_4$، ط$_1$، 2003م.

13/ الرازي: المحصول في علم الأصول، تح: طه جابر فيّاض العلوني، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط$_2$، 1992م.

14/ الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تح: محمّد أبي الفضل ابراهيم، دار المعرفة، بيروت- لبنان، 1972م.

15/ الزوزني: شرح المعلّقات السبع، مكتبة المعارف، بيروت، دط، دت.

16/ الشريف الجرجاني: التعريفات، تح: ابراهيم الأبياري، دار الكتب العربي، بيروت- لبنان، ط$_1$، 1987م.

17/ الشوكاني: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تح: أحمد عزو عناية، دار الكتب العربي، دمشق، ط$_1$، 1999م.

18/ الطوسي: التّبيان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت- لبنان، ط$_1$، 1995م.

19/ أميل يعقوب: موسوعة النحو وصرف والإعراب(إرشادات الإستقلال، إيران، ط$_3$، 2005م.

20/ بتول قاسم ناصر: دلالة الإعراب لدى النحّاة القدامى، دار الشؤون الثقافية، العراق- بغداد، ط$_1$، 1999م.

21/ تمّام حسّان: البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، ط$_2$، 1999م.

22/ تمّام حسّان: القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، مجلة اللّسان العربي، المملكة العربية، مج$_{11}$، ع$_1$، 1974م.

23/ تمّام حسّان اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، ط$_1$، 1994م.

24/ تمّام حسّان: اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتبن القاهرة، ط$_4$، 2000م.

25/ تمّام حسّان: مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، ط$_1$، 2006م.

26/ تمّام حسّان: نحو وتنسيق افضل الجهود الرامية إلى تطوير اللغة العربية، مجلّة اللّسان العربي، مج$_{11}$، ع$_1$، 1974م.

27/ خالد بسندي: نظرية القرائن في التحليل اللغوي، تحويلات الخطاب النقدي العربي المعاصر، مؤتمر النقد الدولي الحادي عشر2006م، جامعة اليرموك، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، ط$_1$، 2008م.

28/ خديجة الحديثي: المدارس النحوية في نظر الدارسين المحدثين، دار الأمل، الأردن، ط$_3$، 2001م.

29/ سعدي أبو حبيب: القاموس الفقهي، دار الفكر، دمشق- سوريا، ط$_2$، 1988م.

30/ سيبويه: الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.

31/ عبد الرّحمن حسن العارف وآخرون: تمّام حسّان رائدا لغويا، عالم الكتب، ط1، 2002م.

32/ عبد القاهر الجرجاني: العوامل المائة، عني به أنور الداغستاني، دار المناهج، ط1، 2000م.

33/ عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، دار المدني، القاهرة، ط3، 1992م.

34/ فاضل السامرائي: الجملة العربية والمعنى، دار ابن حزم، بيروت- لبنان، ط1، 2000م.

35/ فريد عوض حيدر: علم الدلالة دراسة نظرية تطبيقية، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2005م.

36/ كوليزار كاكل عزيز: القرينة في اللغة العربية، دار دجلة، الأردن، ط1، 2009م.

37/ لطيف حاتم الزاملي: أثر القرائن في التوجيه النحوي عند سيبويه.

38/ محمّد الرازي: مختار الصحاح، عني بترتيبه محمّد خاطر، دار الفكر، لبنان، ط1، 2011م.

39/ محمّد باقر الصدر: دروس في علم الأصول، دار الكتاب اللبناني، بيروت- لبنان، ط2، 1986م.

40/ محمّد سمير نجيب: معجم المصطلحات النحوية والصرفية.

41/ محمّد فريد وجدي: دار معارف القرن العشرين، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط3، 1971م.

42/ محمّد روا قلعة جي: معجم لغة الفقهاء، دار النفائس، بيروت- لبنان، ط2، 1988م.

43/ مصطفى حميدة: نظام الإرتباط والربط في تركيب الجملة العربية، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان، القاهرة،ط1، 1997م.

44/ محمّد عبد العزيز عبد الدائم: النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السّلام، ط1، 2006م.

45/ مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط2، 2005م.

46/ هادي نهر: علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، عالم الكتب الحديث، أربد- الأردن، ط1، 2008م.

47/ وليد محمّد مراد: نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند الجرجاني، دار الفكر، دمشق، ط1، 1983م.

الرّسـائـل الجــامعية :

48/ أحمد خضير عبّاس علي: أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط «أطروحة دكتوراه»، كلية الأداب، جامعةالكوفة، 2010م.

49/ حاتم عبد الكريم الأزدي: القرائن عند الأصوليين وأثرها في اختلاف الفقهاء، «أطروحة دكتوراه»، كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد.

فـهرس المحتـويـات

مقـــــدمة .....أ

مدخـــــــل: تمّام حسّان: جهوده العلمية ومنهجه.....1

أولا: جهوده العلمية.....1

ثانيا: منهجه.....6

الفصــل الأول: جذور نظرية القرائن

المبحث الأول: نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني...8

تمهيـــــــد.....8

العلاقات السياقية عند عبد القاهر الجرجاني.....9

أولا: النظم.....9

مكانة اللفظ عند عبد القاهر.....11

مكانة المعاني في النظم.....13

ثانيا: التعليق.....17

المبحث الثاني: القرائن: المفهوم والأنواع.....21

أولا: مفهوم القرينة.....21

ثانيا: أنواع القرائن.....25

الفصل الثاني: عرض نظرية القرائن النحوية

المبحث الأول: ضبط مصطلح التسمية.....30

المبحث الثاني: عرض أنواع القرائن النحوية.....33

أولا: القرائن المعنوية.....33

1- قرينة الإسناد.....33
2- قرينة التخصيص.....35
3- قرينة المخالفة.....40
4- قرينة النسبة.....41
5- قرينة التبعية.....43
ثانيا: القرائن اللفظية.....44
1- قرينة العلامة الإعرابية.....44
2- قرينة الرتبة.....46
3- قرينة الصيغة.....48
4- قرينة المطابقة.....49
5- قرينة الربط.....51
6- قرينة التضام.....53
7- قرينة الأداة.....58
8- قرينة النغمة.....59
ثالثا: القرائن تغني عن العوامل.....61
1- العلامة الإعرابية.....62
2- الرتبة.....63
3- مبنى الصيغة.....63
4- المطابقة.....64
5- الربط.....65
6- التضام.....66
7- الأداة.....67
8- النغمة.....67
خـــــــاتمة
قـــائمة المصـادر والمراجـــع